

استشراف لسياسات اقتصادية كلية بديلة

في إطار عجز الموازنة في العراق*

د. قصي الجابري**

غيداء جعفر الزبيدي***

المستخلص

لقد كان لعجز الموازنة والاختلالات الداخلية والخارجية التي تعاني منها الدول أثر في التوجه نحو سياسة التحرر الاقتصادي واعتماد آليات السوق والاندماج في السوق العالمية لمعالجة هذه الاختلالات ، فظهر الاهتمام بسياسة العجز المالي الحكومي بدوره في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، لذا أصبح من المهم التركيز على دراسة فاعلية هذه السياسة والعوامل المؤثرة فيها وأثارها الاقتصادية وصولاً لوضع استراتيجيات ملائمة في إطارها لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها تلك الاقتصادات ، فقد حاولت الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات منها:

1. هل إن للاختلالات الهيكلية في طبيعة الاقتصاد أثراً في عجز الموازنة ؟
2. وهل إن استقرار السياسة النقدية وانخفاض معدلات التضخم أثر في عجز الموازنة ؟ .
3. ما هي السياسات البديلة اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية ؟.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية تؤثر تأثيراً هاماً في عجز الموازنة ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية فهي تنطلق من تحليل العلاقات الاقتصادية الكلية التي تربط بين عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ بمساراتها المستقبلية في العراق للمدة 1990-2010 . فضلاً عن وضع استراتيجيات لسياسات اقتصادية كلية مقترحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في إطار عجز الموازنة في العراق. و تكمن أهمية الدراسة في محاولتها تقديم تحليلاً لطبيعة الاقتصاد العراقي والمشاكل التي يعاني منها نتيجة اعتماده على النفط كمورد رئيسي في تمويل الإنفاق الحكومي الذي انعكس في اختلال القطاع الحقيقي فضلاً عن ضعف دور القطاع الخاص مما يتطلب الوقوف على الآثار المحتملة لسياسة العجز الحكومي في النشاط الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيها في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة

وللإحاطة بما تقدم فقد قسم البحث على ثلاثة فصول تناول الأول منها الإطار النظري لمفهوم عجز الموازنة فضلاً عن أفكار المدارس الاقتصادية في هذا الجانب بينما تناول الفصل الثاني التحليل القياسي للعلاقة بين عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه والتنبؤ بمسارات تلك المتغيرات لفترة مستقبلية ، في الوقت الذي ذهب فيه الفصل الثالث إلى استشراف مستقبلي لسياسات اقتصادية كلية بديلة وصولاً إلى وضع مقترحات لمعالجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أثبتت فرضيته مؤكداً إن عجز الموازنة يتحدد بعوامل ومتغيرات اقتصادية كلية يتوجب على صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار أخذها بالحسبان عند رسم السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

* بحث مستل من أطروحة دكتوراه

** عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

*** ديوان الرقابة المالية

Abstract

The budget deficit and internal and external imbalances have effected in orientation towards a policy of economic liberalization and the adoption of market mechanisms and integration into the global market to address these imbalances, so the interest in the government fiscal deficit policy and its role in balancing internal and external is appeared, therefore it becomes important to focus on the study of the effectiveness of this policy and the factors affecting them and their economic effects to develop appropriate strategies in which to address the structural imbalances suffered by economies, the study tried to answer a range of questions, including:

- 1- Is The structural imbalances in the nature of the economy impact on the budget deficit?
- 2- Is The stability of monetary policy and low inflation effect on the budget deficit? .
- 3- What are the alternative policies needed to correct the structural imbalances.

The hypothesis of the study include that the structural internal and external imbalances have an important impact on the budget deficit. To verify the validity this hypothesis we use the method of time series analysis and forecasting to release the economic relations between the budget deficit and the factors influencing it for the period 1990-2010 .. as well as developing strategies for macro-economic policies proposed to address the structural imbalances in the budget deficit in Iraq. the importance of the study lies in its attempt to provide an analysis of the nature of the Iraqi economy and the problems suffered by the result of reliance on oil as a major supplier to finance government spending, in which is reflected in the imbalance of the real sector as well as the weak role of the private sector. This is requires standing on the potential effects of the government deficit policy in economic activity and factors influencing them in light of unstable economic conditions

The study includes three chapters, the first of them includes the theoretical framework of the concept of the budget deficit while the second chapter analysis the relationship between the budget deficit and the factors affecting it and predict paths of these variables for future period, where Chapter III explained the future alternative macroeconomic policies to develop the structural imbalance suffered by the Iraqi economy.

The search had reached a set of conclusions that proved its hypothesis, stressing that the budget deficit is determined by factors and macroeconomic variables have on economic policy makers and decision-makers to take them into account when formulating fiscal policy to achieve internal and external balance

المقدمة

تعد مسألة معالجة الاختلالات الاقتصادية من الأمور الهامة على صعيد الاقتصاد الكلي لأي بلد والتي شغلت اهتمام العديد من الاقتصاديين أسوة بمسألة دراسة وتحليل التوازن الاقتصادي وكيفية التوصل إليه ،وقد كان من ضمن ما شغل حيزاً هاماً من اهتمامات الاقتصاديين هو موضوع عجز الموازنة الحكومية حيث تباينت الآراء حول الآثار الاقتصادية لهذا العجز ، فالكينزيون يرون أن للعجز المالي آثاراً إيجابية في الاستهلاك والطلب الكلي بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي . في حين يرى النقوديون أن لعجز الموازنة آثاراً سلبية في الاقتصاد تتمثل بارتفاع معدلات التضخم وانحسار عمل القطاع الخاص بفعل أثر المزاحمة من خلال الآثار في سعر الفائدة .

مشكلة البحث

لقد كان لعجز الموازنة والاختلالات التي تعاني منها الدول ، سواء كانت اختلالات داخلية ممثلة باختلال الهيكل الإنتاجي واختلال السياسة الاتفاقية والنقدية أم اختلالات خارجية ممثلة باختلال ميزان المدفوعات ، أثراً في التوجه نحو سياسة التحرر الاقتصادي واعتماد آليات السوق والاندماج في السوق العالمية لمعالجة هذه الاختلالات ، فظهر الاهتمام بسياسة العجز المالي الحكومي ودوره في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، لذا أصبح من المهم التركيز على دراسة فاعلية هذه السياسة والعوامل المؤثرة فيها وأثارها الاقتصادية وصولاً لوضع استراتيجيات ملائمة في إطارها لمعالجة الاختلالات البنوية التي تعاني منها تلك الاقتصادات ، فقد حاولت الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات منها:

1. هل إن للاختلالات البنوية في طبيعة الاقتصاد أثراً في عجز الموازنة ؟
 2. وهل إن استقرار السياسة النقدية وانخفاض معدلات التضخم أثراً في عجز الموازنة ؟ .
 3. ما هي السياسات البديلة اللازمة لتصحيح الاختلالات البنوية ؟.
- إن الإجابة عن هذه الأسئلة يوصلنا إلى محاولة استشراف سياسات بديلة مستقبلية مقترحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق في ظل ظروف صعبة يشهدها هذا البلد في الوضع الراهن

أهمية البحث

تكمّن أهمية البحث في محاولته تقديم تحليلاً لطبيعة الاقتصاد العراقي والمشكلات التي يعاني منها نتيجة اعتماده على النفط كمورد رئيس في تمويل الإنفاق الحكومي الذي انعكس في اختلال القطاع الحقيقي فضلاً عن ضعف دور القطاع الخاص مما يتطلب الوقوف على الآثار المحتملة لسياسة العجز الحكومي في النشاط الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيها في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة والتنبؤ بمسارات تلك المتغيرات بغية رسم مسارات مستقبلية لسياسات اقتصادية بديلة لمعالجة تلك الاختلالات .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة وطبيعة الاختلالات البنوية الداخلية والخارجية والمصدر التمويلي للموازنة أثراً هاماً في زيادة أو نقصان عجز الموازنة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى:-

1. تحليل العلاقات الاقتصادية الكلية التي تربط بين عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه في العراق للمدة 1990-2010.
2. التنبؤ بمسارات المتغيرات المؤثرة في عجز الموازنة في العراق.
3. وضع استراتيجيات لسياسات اقتصادية كلية بديلة لمعالجة الاختلالات البنوية في إطار عجز الموازنة في العراق.

المنهجية

اعتمد البحث منهجاً يهدف إلى الربط بين الأسس النظرية والواقع الفعلي باستخدام أسلوب التحليل الوصفي والأساليب الإحصائية الحديثة لاختبار صحة ما جاء في فرضية البحث. لقد اعتمد البحث أسلوب تحليل السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها بغية التوصل إلى نتائج انحدار غير زائف يمكن الاعتماد عليها في التحليل للتعرف على سلوك المتغيرات الاقتصادية أثناء مدة البحث والتوصل إلى الطريقة المناسبة لتقدير الأنموذج ومن ثم التنبؤ بسلوك تلك المتغيرات .

ولإحاطة بما تقدم فقد قسم البحث على ثلاثة فصول تناول الأول منها الإطار النظري لمفهوم عجز الموازنة فضلاً عن أفكار المدارس الاقتصادية في هذا الجانب بينما تناول الفصل الثاني التحليل القياسي للعلاقة بين عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه والتنبؤ بمسارات تلك المتغيرات ، في الوقت الذي ذهب فيه الفصل الثالث إلى رسم سياسات اقتصادية كلية بديلة وصولاً إلى وضع مقترحات لمعالجة الاختلال البنوي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.

مكان ومدى البحث

لقد شمل البحث المدة الزمنية من (1990 - 2010) في العراق الذي شهد أثناء هذه المدة حصاراً اقتصادياً جائراً فضلاً عن نتائج تراكمات الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى والثانية وما ترتب عليها من اختلالات هيكلية في بنية هذا الاقتصاد مما تطلب الوقوف عليها وتشخيصها وتقديم المقترحات والحلول اللازمة لمعالجتها .

الفصل الأول

الإطار النظري لتحليل عجز الموازنة

1. عجز الموازنة: نظرة في

المفهوم والفلسفة

تعد الموازنة صورة لواقع وتفاعلات أدوات السياسة المالية وقد تطورت مهامها ووظائفها مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية فهي تعد ترجمة مالية لخطة الحكومة في مرحلة مقبلة تعبر عن توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فمن خلال استعراض أبواب وبنود الموازنة الحكومية لأي دولة يمكن التوصل إلى طبيعة الأهداف التي تصبو تلك الدولة إلى تحقيقها وتحديد الأهمية النسبية لكل هدف من تلك الأهداف . كما يمكننا تحديد الوزن النسبي للقطاع الحكومي وحجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من خلال تحديد نسبة الإنفاق الحكومي إلى الحجم الكلي للنشاط الاقتصادي. ومن خلال النظر إلى بنود النفقات والإيرادات يمكن تحديد الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية وطبيعة النشاط الاقتصادي ، كما نستطيع تحديد الدور الاجتماعي الذي تقوم به الحكومة أيضاً من خلال معرفة حجم النفقات التحويلية والدعم والإعانات ، لذا يمكن القول إن الموازنة الحكومية توضح الأهداف الحكومية من جهة وطبيعة الهيكل التمويلي للحكومة من جهة أخرى .

ويمكن تعريف الموازنة على أنها تعبير محاسبي لأدوات السياسة المالية كونه الإطار الذي ترسم من خلاله الحكومة توجهاتها الاقتصادية بالنسبة إلى الدخل والاستخدام من خلال تخصيص الموارد وتوزيع النفقات ^[1] . كما يعرفها البعض على إنها برنامج مالي للحكومة لسنة

^[1] أسامة بشير الدباغ وأثيل الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 142.

مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على وفق السياسة العامة للدولة [1] .

ويمكن أن تعرف بأنها خطة مالية منظمة تفضي إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات لتوجيهها نحو المستقبل وتكون قائمة على نتائج متوقعة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة خلال السنة المالية القادمة. [2] وعرفها Sherwood بأنها خطة شاملة ممثلة بأرقام يتم تحديدها في ضوء برنامج كامل لمدة محددة وهي تتضمن تقدير الخدمات والنشاطات والمشاريع ونفقات المصادر الضرورية للإنفاق. [3]

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نعرف الموازنة على أنها وثيقة تتضمن تقدير النفقات الحكومية وتخمين الإيرادات اللازمة لتمويلها ومصادرهما لسنة مقبلة تحقيقاً لأهداف اقتصادية واجتماعية محددة على وفق سياسات أو خطط اقتصادية تجسد فلسفة الدولة في إدارة الاقتصاد بعد أن يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية . لذا فهي تمثل برنامج عمل السلطة التنفيذية لسنة مقبلة وأداة مراقبة للسلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية ونشاطاتها من حيث مشروعية إنفاق الأموال على وفق التخصيصات والتحقق من مدى كفاءة وفاعلية هذا الإنفاق . إما أهمية الموازنة بالنسبة للمواطنين فهي توضح المشاريع والخدمات التي ستقدمها الدولة ووسائل توزيع الثروة على الأقاليم وفئات المجتمع .

ويمكن للموازنة الحكومية أن تعمل على توزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار، وإن تؤثر في الأهداف الاقتصادية عن طريق توفير الحافز لزيادة الإنتاج أو خفضه في قطاعات اقتصادية معينة من خلال توجيه التخصيصات نحو القطاعات التي تحظى بالأولوية على وفق السياسة الاقتصادية المتبعة ، كما لها أن تعمل على الحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ما يسمى بأدوات الاستقرار التلقائي الموجودة في بنية الموازنة فضلا عن

[2] عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2010، ص 525.

[2] H.W.Allen Sweeny , and Robert Rachline " Hand Book of Budgeting",by Planview , NewYork January,1981,p2.

[3] Frank Sherwood, T.The Management Approach to Budgeteting , Brussels, International Institute for Inistrative Sciences, 1959, p9.

إمكانية استخدامها كأداة فاعلة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات^[1]. ويظهر عجز الموازنة Budget Deficit عندما يتجاوز إجمالي النفقات إجمالي الإيرادات في سنة معينة بينما يتحقق الفائض Budget surplus عندما يحدث العكس ، وإذا ما تساوت الإيرادات العامة مع النفقات العامة عندها ستكون الموازنة متوازنة Balanced Budget وينبغي على الحكومة الموازنة بين نفقاتها وإيراداتها في ضوء خيارات التمويل المتاحة أمامها كالتمويل بإصدار السندات الحكومية أو التمويل بإصدار النقد (التمويل التضخمي)^[2]. وهذا ما سنوضحه لاحقاً بشيء من التفصيل مبينين أثره الاقتصادية ونظراً لكون فائض وعجز الموازنة الحكومية لا يعطي صورة واضحة عن حجم الاختلال الفعلي في الموازنة فالمعروف إن العجز يشير إلى اعتماد سياسة مالية توسعية ولكن يمكن أن يتولد العجز عن انكماش الاقتصاد حيث تنخفض الإيرادات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل وتزداد المدفوعات التحويلية بغية تحفيز الاقتصاد وبذلك يتحقق العجز دون اعتماد سياسة مالية توسعية . لذا ينبغي التمييز بين العجز الهيكلي والعجز الدوري للموازنة .

فالعجز الهيكلي Structural Deficit هو العجز الذي يتحقق في الموازنة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الشامل وإن يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (Actual GDP) مساوياً للناتج المحلي الإجمالي الممكن (المحتمل)^(*) Potential GDP إما العجز الدوري Cyclical or Passive Deficit فهو عبارة عن العجز الفعلي مطروحاً منه العجز الهيكلي أي إن^[3]

Actual deficit = structural deficit + cyclical deficit .

[1] بول سام ويلسون ووليام نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، بيروت ، 2006، ص 753.

[2] Manfred Gartner , Macroeconomics , 3rd ed .Pearson , U.K , 2009 , p.393.

* يعرف الناتج الممكن أو ناتج الاستخدام الشامل Full – Employment GDP بأنه ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن إنتاجه عند مستوى الاستخدام الشامل بمعنى انه يعبر عن مستوى الناتج المترافق مع معدل البطالة الطبيعي لذا فهو يعبر عن فكرة عرض بوصفه مقياساً للطاقة الإنتاجية للاقتصاد والمقيدة بنمط معين من الاستقرار السعري .

المصدر

AM.Okun.potential GNP : Its Measurement and Significance, in AM.Okun. The Political Economy of Prosperity , The Brooking Institutions , Washington , D.C.1970,P132.

[3] David Colander, Macroeconomics, 6th ed, Mc Graw Hill, 2006, P. 383.

العجز الدوري + العجز الهيكلي = العجز الفعلي

لذا فالموازنة الفعلية تتضمن الإيرادات والنفقات الحكومية خلال مدة زمنية معينة إما الموازنة الهيكلية فهي تقدير لحجم الإيرادات والنفقات والفائض أو العجز عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الشامل إما الموازنة الدورية فهي تعكس الفرق بين الموازنة الفعلية و الموازنة الهيكلية لذا فهي تقيس أثر الدورة الاقتصادية في الموقف المالي للموازنة . وكما أن العجز أو الفائض الدوري ينتج عن اختلاف الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عن مستواه الممكن في سنة معينة فهو بذلك يعكس مستوى النشاط الاقتصادي من جهة وحجم الاختلال الهيكلي بين الإيرادات والنفقات الحكومية من جهة أخرى ، لذا فالعجز الدوري في الموازنة هو حالة طارئة تزول بعودة الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الشامل إما العجز الهيكلي المستمر في الموازنة فهو يتطلب إجراءات حكومية حاسمة لمعالجته ذلك أن التوازن الهيكلي يعبر عن دور الموازنة في تحقيق التوازن الاقتصادي الشامل وإرساء قواعد التنمية المستقرة فهو بذلك يمثل غاية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخطي عقبات النمو لأنه لا يعبر عن توازن كمي بين الإيرادات المخططة والنفقات المخططة فحسب بل انه حالة بنيوية تقود إلى تحقيق مستوى مرغوب به من التوازن في أداء القطاعات الاقتصادية على المستوى الكلي من خلال التوازن بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج الممكن وهذا بدوره يعبر عن الحالة المثلى في استغلال الموارد الاقتصادية وتحويلها إلى قوة فاعلة عن طريق زيادة الفائض الاقتصادي واستغلاله في تحقيق التراكم الرأسمالي .فقد كانت المالية العامة في الفكر الكلاسيكي مالية محايدة بسبب وجوب تخلي الدولة عن دورها التدخل في الحياة الاقتصادية انطلاقاً من أيمانه بتلقائية قوى السوق وقدرتها على تحقيق التوازن في الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الشامل من خلال مرونة الأسعار وأيمانهم المطلق بقانون ساي القائل أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي الذي يساويه والذي شكل الدعامة الأساسية للفكر الكلاسيكي ، لذا لا توجد ضرورة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . وان وجود عجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى تمويله إما عن طريق الاقتراض بطرح السندات مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الاستثمار في القطاع الخاص بمقدار حجم القرض بفعل أثر المزاحمة (Crowding out) فضلاً عن إنَّ القرض عند الكلاسيك يعني ضريبة مؤجلة تتحملها الأجيال القادمة التي سيقع عليها مسؤولية سداد

القرض وفوائده وهذا يتنافى مع فلسفتهم بعدالة توزيع الأعباء المالية إذ أن الجيل الحالي الذي يمول النفقات العامة بالقرض يعفي نفسه من الضرائب اللازمة لخدمة القرض ويحملها للأجيال القادمة^[1] وإن وجود فائض في الموازنة يعني حصول الدولة على أموال من الأفراد كان من المفروض أن يستثمرها القطاع الخاص في مجالات إنتاجية مثمرة انطلاقاً من تحقيق المصلحة الفردية وبالتالي المصلحة العامة لذا أشار الكلاسيك إلى أن يتم تغطية النفقات العامة الاعتيادية بالإيرادات العامة الاعتيادية من خلال فرض الضرائب.^[2] مما يعني عدم تنظيم الموازنة بعجز أو فائض .

وفي عام 1936 نشر كينز كتابه (النظرية العامة في الاستخدام ، النقود والفائدة) والذي استطاع من خلاله أن يقوض الدعامات الأساسية للنظرية الكلاسيكية عندما أرسى القواعد الأساسية لنظرية التوظيف الحديثة التي تتعارض بشدة مع النظرية الكلاسيكية وهو بذلك أحدث ثورة في الفكر الاقتصادي موضحاً إن النظام الرأسمالي لا يحوي على ميكانيكة قادرة على ضمان تحقيق التشغيل الكامل فالاقتصاد قد يصل إلى وضع التوازن مع وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد كما انه أعطى للنقود دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي وعدها مخزناً للقيمة وبذلك لم يعد هناك مبرر للفصل بين النظرية النقدية ونظرية القيمة كما كان الحال عند الكلاسيك فقد ركز على موضوع العوامل المحددة لمستوى الإنتاج ومن ثم مستوى التوظيف (المتمثلة بالميل الحدي للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال وكمية النقود ودرجة تفضيل السيولة) وأثرها في الطلب الفعال Effective Demand من خلال الميل الحدي للاستهلاك وكذلك من خلال الاستثمار^[3] موضحاً أن أي قصور في هذا الطلب يؤدي بالاقتصاد إلى الركود وأصبح واضحاً إن ما أصاب الاقتصادات الرأسمالية من ركود يعود إلى عدم كفاية الطلب الفاعل وبشكل خاص الطلب الاستثماري . إن رفض كينز لمبدأ اليد الخفية وقدرتها في تحقيق التوازن في الاقتصاد أعطى التدخل الحكومي أهمية في تصحيح الاختلالات الحاصلة بين العرض الكلي والطلب الكلي بالاعتماد على أدوات السياسة المالية ممثلة بالضرائب و/ أو الإنفاق الحكومي التي تمارس تأثيرها في العرض الكلي بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي تؤثر به في الطلب الكلي فهي تؤثر

[1] عادل فليح العلي ، طلال كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الجزء الاول ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص 49 – 52 .

[2] خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2003 ، ص 34 .

[3] John Maynard Keynes , The General Theory of Employment , Interest and Money , New York , Harcourt Brad 1958, p.315.

في العرض الكلي من خلال الميل الحدي للضريبة الذي يؤثر في درجة جذب الاستثمارات للنشاطات الإنتاجية مقارنة بالفراغ أو التهرب الضريبي من خلال ما يسمى بأثر الإحلال^[1] إما تأثير السياسة المالية في الطلب الكلي فيظهر من خلال تأثيرها في الدخل المتاح وتيار الإنفاق لذا فقد احل كينز التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي الذي أكد عليه الكلاسيك كشرط للاستقرار الاقتصادي . لذا نجد أن كينز قد أكد على أهمية السياسة المالية وتدخل الدولة في تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي فهو بذلك أحل مبدأ المالية الوظيفية بدلاً من مبدأ المالية المحايدة . موضحاً أن اعتماد عجز الموازنة أو فائضها يعتمد على وضع الاقتصاد وإن إتباع سياسة مالية بحثة لا يرافقها تغيير في عرض النقد أي أن يتم تمويل عجز الموازنة بالاعتماد على الاقتراض من الجمهور غير المصرفي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال ما تضيفه الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى تيار الإنفاق الكلي دون التأثير في الإنفاق الخاص لأن كينز يرى أن حساسية الإنفاق الخاص فيما يتعلق بزيادة سعر الفائدة محدودة نسبياً من خلال ما أوضحه في منحنى تفضيل السيولة وعليه فالسياسة المالية البحتة تكون ذات فاعلية عالية في الاقتصاد .^[2]

إن ظهور أزمة التضخم الركودي وما أدت إليه زيادة النفقات الحكومية من زيادة في معدلات التضخم مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة فضلاً عن تضائل الدور الإيجابي للمضاعف بسبب زيادة تكاليف الإنتاج الناتجة عن صدمات العرض وما تعرض له قطاع الأعمال من ضغوط للحد من تسريح العمال وتخفيض الأجور فضلاً عما عانتها البلدان النامية من تشوهات واختلالات هيكلية ولدت ارتفاعاً في معدلات التضخم الذي أفضى إلى انخفاض قيمة عملتها المحلية في الوقت الذي تعتمد فيه بالدرجة الأساس على الاستيرادات في تلبية الطلب المتزايد كل هذا انعكس في ظهور مدرسة جديدة هي المدرسة النقدية التي أكدت على دور المتغيرات النقدية في معالجة الأوضاع الاقتصادية . وقد تزعم فريدمان Milton Friedman من جامعة شيكاغو ثورة ضد

[4] جيمس جوارتيني ، ريجارد واستروب ، الاقتصاد الكلي . الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999، ص 334.

[2] Richard . T. Froyen , Macroeconomic , Theories and Policies , Macmillan Ppublishing Com . NewYork , 1983, p.p256-260.

الكينزية . فقد أكد النقوديون على عدم فاعلية السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقد لأنهم عدوا الزيادة في عرض النقد مؤثراً هاماً في تحقيق زيادة في الطلب الكلي تنعكس في زيادة الإنتاج والأسعار في الأجل القصير إما في الأجل الطويل فأنها تنعكس في مستوى الأسعار لأن الاقتصاد سيبلغ مرحلة الاستخدام الشامل لذا فهم ميزوا بين الأثر في الأجلين الطويل والقصير. لذا نجد أن النقوديين يؤمنون بأفضلية القطاع الخاص في توزيع الموارد ويعارضون التدخل الحكومي كما يعارضون التوسع في الإنفاق العام وينادون بوجوب تخفيض النفقات الحكومية ونفقات الدعم والإعانات بشكل خاص بوصفها إنفاقاً غير مبرر ويعدون هذا إجراءً ضرورياً لتخفيض عجز الموازنة والوصول به إلى أدنى مستوى ممكن كما يعتقدون بضرورة السيطرة على عرض النقد . ففي الوقت الذي يرى فيه الكينزيون إن السياسة المالية تمارس أثراً مباشراً في الطلب الكلي يرى النقوديون أن هذا الأثر ينتقل بشكل غير مباشر إلى الطلب الكلي من خلال سعر الفائدة وسرعة تداول النقود .

2. مصادر تمويل عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم الموازنة الحكومية والوظائف التي تؤديها والأثر الذي يولده عجزها على كل من الإنتاج والاستخدام ونظرة المدارس الاقتصادية إلى ذلك العجز سننتقل في هذه الفقرة إلى مصادر تمويل هذا العجز في حالة عدم كفاية الإيرادات الاعتيادية لمواجهة الإنفاق الحكومي لغرض الوقوف على آثار طريقة التمويل على النشاط الاقتصادي ويمكن تصنيف مصادر التمويل على وفق المخاطر المترتبة على طبيعته إلى :-

أ. مصادر التمويل التضخمية

يقصد بالتمويل التضخمي زيادة عرض النقد بشكل لا يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على الإصدار النقدي الجديد و/أو زيادة حجم الائتمان المصرفي للحكومة لغرض تمويل الموازنة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الشامل ^[1] وقد يلجأ البنك المركزي إلى خلق كميات إضافية من النقود لتمويل الإنفاق العام مما

^[1] Andrew B. Abel, and others, Macroeconomics , 1st ed , Pearson , USA, 2011 , p 596.

يؤدي إلى زيادة عرض النقد بما يساوي التغير في القاعدة النقدية التي تتألف من العملة في التداول خارج البنوك مضافاً لها الاحتياطي النقدي لدى البنوك^[1] أي هو إما زيادة عرض النقد مباشرة عن طريق زيادة العملة في التداول أو بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة احتياطات المصارف التجارية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان ومن ثم زيادة الطلب الكلي الذي يمثل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري أحد بنوده والذي ينعكس في زيادة الإنتاج إذا لم يبلغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الشامل ، إما عند بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الشامل فإن زيادة الطلب الكلي ستولد ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد وينجم عنها ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار . وقد تعمل الحكومة أيضاً على تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية ويعتمد هذا النوع من الاقتراض على حجم الاحتياطيات غير المستخدمة التي تفوق الاحتياطيات القانونية^[2] وهنا يظهر احتمالان الأول أن يكون حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف كافياً لسد حاجة الحكومة من الأموال دون الحاجة إلى تقليص قروضها للقطاع الخاص وهذا ما لا يؤثر في الاستثمار الخاص إلا أنه يؤثر في عرض النقد فيزداد نتيجة التوسع في الائتمان المصرفي بمقدار يعتمد على قيمة مضاعف الائتمان . إما الاحتمال الآخر المتمثل في عدم وجود احتياطيات فائضة لدى هذه المصارف فيعمل البنك المركزي إما على تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني للمصارف التجارية أو أن يدخل مشترياً للسندات الحكومية في السوق المفتوحة لغرض زيادة الاحتياطيات الفائضة لهذه المصارف بالشكل الذي يسمح لها بالتوسع في الائتمان وهذه الحالة تولد ضغوطاً تضخمية نتيجة لزيادة عرض النقد أيضاً . إما إذا قامت المصارف التجارية بتقليص قروضها للأفراد في هذه الحالة فإن عرض النقد لن يتأثر لأن البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة إلا أن حجم الائتمان الخاص سيقول وتزداد كلفته^[3] وهذه لا تمثل طريقة تضخمية في تمويل العجز . من جانب آخر يؤدي تمويل عجز الموازنة

[2] عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الجزء الأول ، مطابع جامعة الموصل ، 1984 ، ص 150- 152.

[3] همام الشماع ، إكرام عبد العزيز الدين ، الدين الداخلي وأثره على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد الخاص بنهاية الألفية الثانية ، 1999 ، ص 35.

[4] عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1970 ، ص 415.

باستخدام أدوات الدين الداخلي عن طريق إصدار السندات الحكومية إلى توليد آثار تضخمية ، واعتماداً على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية التي يهدف من خلالها تحقيق الاستقرار في معدلات الفائدة ، فإن زيادة عرض السندات لتمويل عجز الموازنة سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة والذي يعده البنك المركزي امراً غير مرغوب فيه لأنه يتعارض مع هدفه ، فسيلجأ إلى اعتماد سياسة تنقيذ الدين العام (*) من خلال شراء السندات الحكومية للحفاظ على أسعار الفائدة وبذلك يصبح الأثر الصافي لتمويل عجز الموازنة باستخدام أدوات الدين العام هو زيادة عرض النقد وارتفاع الأسعار .

مما تقدم نجد أن بلوغ الاقتصاد مرحلة الاستخدام الشامل واستغلال كامل طاقاته الإنتاجية يجعل أي وسيلة تعتمد لتمويل عجز الموازنة من خلال زيادة عرض النقد مؤثرة في ارتفاع المستوى العام للأسعار وتوليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد ينعكس أثرها في الحساب الجاري من خلال الاستيرادات أو سعر صرف العملة.

ب. مصادر تمويل غير التضخمية

يقصد بالتمويل غير التضخمي هو قيام الحكومة بتمويل العجز في موازنتها فضلاً عن إيراداتها من مصادر أخرى لا تؤدي إلى أحداث آثار تضخمية في الاقتصاد ، ويتم ذلك عندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز غير المصرفي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الأفراد أو المشاريع أو مؤسسات الأعمال أو شركات التأمين ويعد هذا النوع من الاقتراض وسيلة فاعلة ومؤثرة في تجميع المدخرات وامتصاص الفوائض وتوجيهها نحو سد العجز في الموازنة ، فهو بذلك يؤدي إلى دخول موارد مالية في الدورة الاقتصادية ما كانت لتدخل لولا هذا الأسلوب نتيجة لقصور الطلب عن استيعاب الناتج في حالة استثمارها على وفق نظرية الطلب الفعال الكينزية^[1] وهو بذلك لا يؤدي إلى حدوث أي زيادة في عرض النقد لأنها لا تمثل خلقاً جديداً للنقد. إن

* سياسة تنقيذ الدين العام هو قيام البنك المركزي بتمويل جزء من العجز المالي الحكومي من خلال شراء السندات الحكومية . انظر في ذلك :

-Frederic S.Mishkin," The Economic of Money , Banking and Financial Market " , 9th ed

Pearson,USA,2010 , p 629

[1] محمود نيروبي ، الاقتصاد المالي ، جامعة حلب ، 1979 ، ص 635 – 636 .

الاعتماد في تمويل عجز الموازنة على الاقتراض من القطاع غير المصرفي يتطلب توافر عدة شروط أهمها: [1]

أولاً. وجود سوق نشطة ومتطورة للامالية. الية .

ثانياً. استقرار القوة الشرائية للعملة المحلية .

ثالثاً. أن تتمتع الحكومة بالمصداقية إزاء سداد الفوائد واستهلاك الاذونات والسندات في مواعيدها المستحقة

رابعاً. أن يكون سعر الفائدة الحقيقي الذي تمنحه الحكومة على هذه الأدوات موجباً بمعنى أن يكون سعر الفائدة الاسمي اعلي من معدل التضخم السائد.

خامساً. توافر فوائض مالية لدى هذه القطاعات غير المصرفية ووجود استعداد لشراء أدوات الدين العام.

إن إصدار السندات الحكومية وبيعها للجمهور لتمويل عجز الموازنة يؤدي إلى زيادة عرضها وانخفاض أسعارها ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة مما ينعكس سلباً على انخفاض الاستثمار نتيجة لانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ويظهر هنا أثر المزاحمة crowding-out effect ذلك إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى أحداث إزاحة جزئية لأثر السياسة المالية التوسعية [2] يتمثل بانخفاض إنفاق القطاع الخاص نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة الناتجة عن تمويل العجز المالي عن طريق الاقتراض من الجمهور والمصمم أساساً لتوسيع الطلب الكلي وزيادة مستوى الاستخدام والناتج ، وهنا يدعي النقوديون إن هذه السياسة المالية البحتة تعد غير فاعلة مالم يرافقها تغير في عرض النقد لان آثارها ستنحسر في الأجل القصير وهم بهذا يتفقون مع الرؤية الكينزية حول أثر السياسة المالية في النشاط الاقتصادي موضحين أن الأمر يختلف في الأجل الطويل فالزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تراجع حجم الإنفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري مما يؤدي إلى إحلال الإنفاق

[2] رمزي زكي، انفجار العجز ، علاج عجز الموازنة الحكومية للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي ، دار المدى للثقافة النشر ، دمشق ، 2000 ، ص 120.

[2] مايكل أيدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999 ، ص 283.

العام محل الإنفاق الخاص عندها سوف لا تحدث أي زيادة في الناتج والاستخدام وإن المقدار الذي سيتم إزاحته من الإنفاق الخاص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة يعتمد على عاملين :- [1]

أولاً. المدى الذي سيرتفع فيه معدل الفائدة عند زيادة الدخل وهو أمر يعتمد على مرونة الطلب على النقود بالنسبة إلى الدخل ومعدل الفائدة.

ثانياً. المدى الذي سينخفض فيه الإنفاق الاستثماري استجابة لارتفاع معدل الفائدة وهذا يعتمد على مرونة الطلب على الاستثمار بالنسبة إلى هذا المعدل. كما إن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض المحلي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي إذا ما توقع الأفراد زيادة الالتزامات الضريبية المستقبلية المتولدة نتيجة الحاجة إلى إطفاء الدين العام أو إذا ما أدى هذا الإنفاق إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . إن هذه الآثار تؤدي إلى إضعاف تأثير السياسة المالية التوسعية في الناتج والاستخدام ، كما أن العجز المالي الممول بالاقتراض من القطاع غير المصرفي من المحتمل أن يترك أثراً آخرى يمكن إيجازها بالآتي: [2]

أولاً. ارتفاع حجم العجز المالي يؤدي إلى ارتفاع عبء الدين المالي المحلي (الأقساط + الفوائد) خاصة في ظل ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي حدوث أعباء مالية شديدة على الحكومة إذ يؤدي ارتفاع الدين العام إلى تزايد بند الإنفاق الحكومي في الموازنة لدى كثير من دول العالم الأمر الذي يسبب ضغطاً مستمراً لزيادة العجز الحكومي في المستقبل . حيث يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة فالعجز المالي يتطلب إصدار أدوات الدين العام وأدوات الدين العام تزيد من حجم هذا العجز .

ثانياً. يمكن أن تكون سياسة تمويل العجز بالاقتراض المحلي وسيلة من وسائل تعميق التفاوت في توزيع الدخل لصالح الأغنياء حيث عانت منها بعض الدول النامية المفرطة في استخدام هذه السياسة بحيث أصبح حجم المدفوعات التحويلية في موازنتها تحت بند (فوائد الدين العام المحلي) أكبر من حجم مخصصات أجور العاملين لدى الحكومة .

[1] اسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم : المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 ، ص141.

[2] رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص 126-130.

1311. إن تعبئة المدخرات المحلية لتمويل عجز الموازنة يعني تحويل هذه المدخرات من المجالات الاستثمارية إلى المجالات الاستهلاكية وبالتالي انخفاض حجم التراكم الرأسمالي وانعكاس ذلك في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

رابعاً. قد تكون لهذه السياسة آثار تضخمية بالرغم من أنها صممت بخلاف ذلك فعندما تضطر الحكومة إلى رفع أسعار الفائدة لإغراء الجمهور بالاكتتاب هذا سيؤدي إلى ارتفاع كلفة الاستثمار وبالتالي انخفاض أرباح المستثمرين مما يدعوهم إلى رفع الأسعار كإجراء لتعويض ارتفاع التكاليف .

خامساً. قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة المحلية إلى جذب المستثمرين الأجانب لتمويل الدين العام وبالتالي فإن هذا سيكون سبباً في خلق مديونية خارجية وتحويل جزء من ناتج البلد إلى الخارج عن طريق تحويل أقساط وفوائد الدين للخارج .

سادساً. قد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى آثار سلبية على الحساب الجاري نتيجة قيام المستثمرين الأجانب بشراء السندات الحكومية مما يدعوهم إلى تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية وهذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها مما ينعكس في انخفاض قيمة صادرات هذا البلد لأن سلعه تصبح غالية الثمن بالنسبة للمستورد الأجنبي كما أن السلع الأجنبية تصبح رخيصة الثمن بالنسبة للمستهلك المحلي هذا يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات وبالتالي تحقيق عجز في الحساب الجاري [1].

مما تقدم نجد إن تمويل عجز الموازنة بالاعتماد على الاقتراض من القطاع غير المصرفي يجب أن يعمل على وفق ضوابط محددة ، كأن تحدد نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي أو أن يتم بيع هذه الأدوات إلى المواطنين المحليين حصراً لغرض تحقيق فاعلية هذه الأدوات .

ولا يفوتنا أن نذكر أن هنالك مصدراً آخر لتمويل عجز الموازنة يتمثل بالاقتراض الخارجي الذي لا يترك أثراً تضخمية ولكنه يترك أثراً أسوأ من ذلك تتمثل بخضوع الدول المدينة لمطالب وشروط الدول الدائنة سواء أكانت دولاً أم منظمات دولية كئمن لإعادة جدولة ديونها عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل عجز موازنتها كالقروض الثنائية أو القروض من مصادر خاصة مثل البنوك التجارية والقروض متعددة الأطراف مثل قروض صناديق التنمية والبنك الدولي

[1] Roger Leroy Miller , Economics Today :the Macro View ,5th ed Pearson , New York 2010 , p .351.

فالجوء إلى هذا الأسلوب يؤدي إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أعباء خدمة الدين وصعوبة في التوفيق بين دفع أعباء الديون في مواعييدها وبين القدرة على تمويل استيرادات البلد الضرورية مما يترتب عليه في بعض الأحيان السحب من الاحتياطات الدولية وهذا أمر خطير لأنه يؤدي إلى إضعاف الثقة الائتمانية في اقتصادات هذه الدول وبالتالي إضعاف قدرتها في الحصول على قروض جديدة مالم تستخدم هذه القروض في زيادة الناتج المحلي الإجمالي . لذا نجد إن مصادر تمويل عجز الموازنة سواء أكانت نتائجها تضخمية أم لا ، فإن كلفتها عالية وتنعكس في التأثير في مستوى الأسعار وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وبالتالي التأثير في الاستيرادات والصادرات وحركة رأس المال مما ينعكس كل هذا في الحساب الجاري ومن ثم في الاستقرار الاقتصادي معدلات النمو .

الفصل الثاني

تحليل العوامل المؤثرة في عجز الموازنة والتنبؤ بمساراتها المستقبلية

1- سمات الاقتصاد العراقي

إن الحديث عن سمات الاقتصاد العراقي موضوع واسع ومتشعب حيث لا يمكن رسم صورة واضحة عن سمات اقتصاد هذا البلد بمعزل عن ظروفه الداخلية وتأثره بالمتغيرات الإقليمية المحيطة به والمتغيرات الدولية بشكلها الاقتصادي ومضمونها السياسي .

فالعراق بلد يتميز بكثرة وتنوع موارده وثرواته الطبيعية والبشرية فضلاً عن موقعه الجغرافي حيث تبلغ مساحته 455 ألف كم² وبلغ تعداد سكانه (31) مليون نسمة إما معدل نمو السكان فيه تبلغ 3.3% سنوياً. ويتمتع العراق بثروة نفطية ضخمة حيث أشارت التقديرات إلى إن احتياطاته من النفط الخام تبلغ نحو (115) مليار برميل وهي تمثل ما نسبته 11% من حجم الاحتياطي العالمي فهو يمثل ثالث أكبر بلد في الاحتياطي النفطي العالمي بعد المملكة العربية السعودية وكندا^[1] .

كما احتل العراق المراتب المتقدمة بين الدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من الكبريت الخام والفوسفات ومعادن أخرى فضلاً عن خصوبة أراضيه الصالحة للزراعة والتي تقدر بـ (48)

[1] وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، بغداد ، 2011 ، ص15.

مليون دونم يعتمد البعض منها على مياه الأمطار في زراعتها بينما يعتمد البعض الآخر على طرائق الري المختلفة ،

هذا وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال عقد السبعينيات مرحلة تطور هامة تمتع العراق خلالها بالاستقرار النسبي في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الوفرة المالية جراء ارتفاع أسعار النفط ونجاح عملية التأمين لذا يمكن عد عقد السبعينيات المرحلة الذهبية للاقتصاد العراقي حيث شكلت مرحلة هامة في مسار الاقتصاد منحتة القوة في مجابهة متطلبات الاستمرار في النمو خلال عقد الثمانينيات والحرب العراقية - الإيرانية وما تركته من تأثير سلبي في أدائه ونمو قطاعاته جراء الأعباء المالية الكبيرة التي تحملها الاقتصاد العراقي نتيجة الإنفاق العسكري الذي استمر خلال عقد التسعينيات أيضاً نتيجة حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من فرض الحصار الاقتصادي على العراق الذي ترتب عليه تراجع صادرات العراق من النفط الذي يعد المورد الرئيسي لتمويل الموازنة العراقية مما اسهم في تراكم الآثار السلبية وتضخمها وصولاً إلى احتلال العراق عام 2003 وما نتج عنه من تغيرات أكثر عمقاً أصابت هيكل الاقتصاد العراقي كما أفرزت قطاعاته انخفاضاً حاداً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجعاً في الإنتاج الصناعي والزراعي مما زاد في فجوة الأمن الغذائي ، كما لعب الحصار الاقتصادي دوراً في أحداث التفاوت في توزيع الدخل وظهور التضخم الذي فاقت نسبته كل التوقعات مما أثر تأثيراً سلبياً في مستوى المعيشة لفئات واسعة من المجتمع العراقي تاركاً أثراً اقتصادياً واجتماعياً وعبئاً ثقيلاً أرهق الاقتصاد العراقي نتيجة ابتعاد العراق خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات عن سياقات التخطيط والبرمجة الصحيحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إما فيما يخص القطاع الخاص فقد أصبحت منشآته تعاني من انخفاض في إنتاجيتها إلى الحد الذي أدى إلى إغلاق العديد منها خاصة بعد الاحتلال وتعرضها للتدمير والنهب مع اصطدام القلة القليلة منها التي استمرت بالإنتاج بالواقع الذي يشهده السوق العراقي من حيث ازدهاره بالبضائع والمنتجات التي لا يعرف منشأها ولا صلاحياتها نتيجة فقدان السيطرة على منافذ دخول هذه السلع التي أدت إلى إغراق السوق العراقي .مما تقدم نستطيع القول إن أهم ما يميز الاقتصاد العراقي هو مجموعة من الاختلالات تتمثل باختلال الإطار المؤسسي وعدم قدرته على إدارة الاقتصاد العراقي بالشكل الذي يؤدي إلى توجيه الموارد توجيهاً كفوءاً نحو الاستخدامات المنتجة

واختلال الهيكل الإنتاجي بسبب اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي بشكل أساسي مما أدى إلى اضمحلال دور الموارد المالية الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم وعلى وجه الخصوص الضرائب المباشرة في تمويل الموازنة بسبب عدم كفاءة النظام الضريبي وعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بجباية الضرائب نتيجة انتشار الرشوة والفساد الإداري أي عدم كفاءة الإدارة الضريبية^[1].

لم تتوقف الاختلالات في الاقتصاد العراقي عند هذا الحد بل عانى الاقتصاد العراقي من اختلال في مصادر تمويل العجز المالي نتيجة الحصار الاقتصادي مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل النفقات العامة دون الاكتراث لما يحدثه التمويل بالعجز من آثار تضخمية على الاقتصاد إذ كان على الحكومة أن تلجأ إلى الاقتراض من الجمهور عن طريق إصدار سندات الدين العام أو الاقتراض من الجهاز المصرفي شرط ألا يتجاوز المبلغ المقرض نسبة معينة من الإيرادات الحقيقية ولأجل محدود .

نتيجة الظروف التي اشرفنا إليها في أعلاه فقد عانى الاقتصاد العراقي من اختلال في أوجه الإنفاق العام حيث ازداد الإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي على حساب الإنفاق على التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية كما شغل الإنفاق على البطاقة التموينية حيزاً كبيراً من الموازنة العامة للدولة فأصبح الإنفاق الجاري يشكل نسبة عالية من إجمالي الإنفاق نتيجة نفقات الدعم التي أرهقت الموازنة وقد كان للحروب التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه أثر كبير في تفاقم المديونية الخارجية إذ بلغت نحو (131) مليون دولار إما التعويضات المفروضة عليه فقد حددت بنسبة 5% من عوائد النفط المصدر^[2]. ولم يختلف الوضع بعد عام 2003 كثيراً عن سابقه بل ازداد الإنفاق الحكومي نتيجة ما تطلبته مرحلة إعادة الأعمار والبناء وزيادة مرتبات العاملين واستحداث عدد من الوزارات الجديدة واتساع عدد المؤسسات الأمنية وزيادة عدد أفرادها فضلاً عن تعويضات حرب الخليج التي ألزم العراق بها .

[2] اسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، بحث منشور ضمن عدة بحوث تحت اسم رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي يصدرها مركز العراق للدراسات ، بغداد ص35.

[1] عاطف لافي مرزوق، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق ، مركز العراق للدراسات ، سلسلة يصدرها مركز العراق للدراسات ، العدد 16 ، بغداد 2007 ، ص25.

لذا نجد أن مجموعة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي قد أثرت بشكل أو بآخر في عجز الموازنة في العراق وهذا ما سيظهره التحليل القياسي لتقدير العلاقة بين عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه في العراق .

2- تقدير وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيها للمدة 1990-2010

أ- توصيف النموذج

لكي يكون لدينا استشرافاً مستقبلياً للسياسات الاقتصادية الكلية في إطار عجز الموازنة في العراق ، والذي يشكل الهدف الأساسي للبحث ، سيتم توصيف ومن ثم تقدير دالة عجز الموازنة الحكومية أخذين في الاعتبار قياس تأثير متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية الأكثر أهمية والتي يمكن أن تؤثر في عجز الموازنة الحكومية . و بالاعتماد على المتطابقة الاقتصادية بين الطلب الكلي والعرض الكلي كأساس نظري لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري فأن :

$$GDP = C + I + G + X \text{ ----- (1)}$$

حيث إن

GDP الناتج المحلي الإجمالي C الاستهلاك النهائي I الاستثمار G الإنفاق الحكومي X الصادرات من السلع والخدمات

وحيث انه يمكن توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين استخداماته استهلاك ، ادخار ، ضرائب واستيرادات M

$$GDP = C + S + T + M \text{ ----- (2)}$$

وبمساواة المتطابقتين (1) و (2) ينتج

$$C + I + G + X = C + S + T + M$$

وبإعادة الصياغة

$$\begin{array}{ccccc} (X - M) & = & (S - I) & + & (T - G) \\ \downarrow & & \downarrow & & \downarrow \\ TD & = & SD & + & BD \end{array}$$

حيث إن

TD = X - M عجز الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين الصادرات والاستيرادات

SD = S - I عجز موارد القطاع الخاص الذي يمثل الفرق بين الادخار والاستثمار

$BD = T - G$ عجز الموازنة الذي يمثل الفرق بين إيرادات الدول ونفقاتها .

من هنا نجد إن العجز الخارجي يمثل مجموع عجز القطاع الخاص والقطاع الحكومي .
كما أن تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي يولد ضغوطاً تضخمية تنعكس في تدهور القيمة الحقيقية للإيرادات مع تزايد الإنفاق الحكومي في ظل جمود ضريبي وضعف في الإدارة الضريبية .
فضلاً عن إن التباطؤات التي تتخلل عملية تكييف الإيرادات استجابة للتضخم هي أطول من التباطؤات التي تخلل عملية تكييف الإنفاق الحكومي ، مما يؤدي بالعجز الحكومي بالاتجاه نحو التزايد ، وإذا ما تم تمويله بزيادة عرض النقود فإن ذلك سيولد مزيداً من الضغوط التضخمية . هذا ما أوضحه النقوديون في حين أوضح الكينزيون أن الاقتصاد يمر في حالة تضخم حتى لو كان عرض النقود ثابت وذلك من خلال الأثر المالي التوسعي المباشر للعجز الحكومي على الطلب الكلي عندما يزداد الميل الحدي للاستهلاك أو للاستثمار عند بلوغ الاقتصاد مرحلة الاستخدام الشامل .
مما تقدم وعلى وفق ما عرضناه في الفصل الأول ، نستطيع القول أنه يمكن لعجز الموازنة أن يرتبط بعلاقة دالية مع عدد من العوامل الأخرى المؤثرة فيه وعلى النحو الآتي :-

$$BD = a_0 + a_1 \text{ CAD} + a_2 \text{ GDP} + a_3 \frac{m_1}{p} + a_4 \text{ inf} + a_5 i + a_6 \text{ EX} \text{ ----- (1)}$$

حيث إن

BD هو المتغير التابع الذي يمثل عجز الموازنة CAD متغير مستقل يمثل عجز الحساب .

GDP الناتج المحلي الإجمالي

$\frac{M_1}{P}$ عرض النقود الحقيقي بالمفهوم الضيق

inf معدلات التضخم مقاسه بالتغير في الرقم القياسي للأسعار

i سعر الفائدة

Ex سعر الصرف.

ب- الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية

غالباً ما تتسم السلاسل الزمنية الاقتصادية بعدم استقراريتها نظراً لتأثر المتغيرات التي تمثلها بالظروف الاقتصادية والسياسية مما يؤدي إلى تذبذبها صعوداً ونزولاً ، لذا سنعمل على التعرف على طبيعة السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة في النموذج والتي هي عجز الموازنة BD وعجز الموازنة للسنة السابقة BD_{t-1} وعجز الحساب الجاري CAD و الناتج المحلي الإجمالي GDP

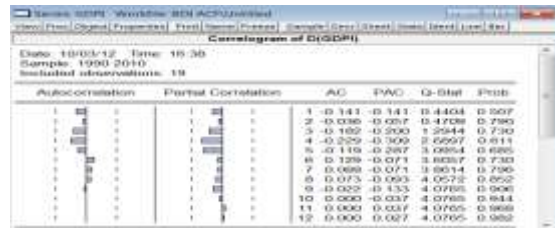
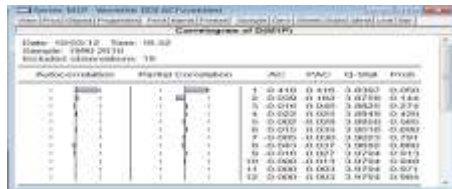
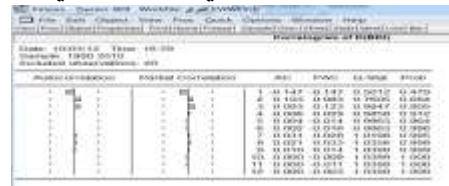
وعرض النقود الحقيقي بالمفهوم الضيق $\left(\frac{m_1}{p}\right)$ و التضخم Inf وفحص مدى استقراريتها والوقوف على ما إذا كانت مستقرة عند المستوى الأصلي إما أنها حققت استقراريتها باعتماد الفروق وصولاً للتأكد من عدم وجود انحدار زائف . وقد تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال :-

أولا- دالة الارتباط الذاتي ACF

باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews ورسم دالة ارتباط العينة Sample correlogram لمعاملات الارتباط الذاتي للمتغيرات المذكورة للمدة قيد البحث ، لوحظ عدم استقرارية المتغيرات في المستوى الأصلي كافة مما تطلب معالجة البيانات بأخذ الفرق الأول فتحوّلت السلاسل الزمنية إلى سلاسل زمنية مستقرة بالفرق الأول $I(1)$ ويمكن ملاحظة شكل (1) الذي يوضح دالة الارتباط الذاتي ACF ودالة الارتباط الذاتي الجزئي PACF للمتغيرات المشار إليها .

شكل (1)

دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لعجز الموازنة والمتغيرات المؤثرة فيه عند الفرق الأول



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E views .5)

ثانياً -تحليل نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات الدقيقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد مدى تكاملها وقد عملنا على الإفادة من اختبار ديكي فولر الموسع **Augmented Dickey Fuller** لتحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة في النموذج وهي عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري والنتاج المحلي الإجمالي وعرض النقود الحقيقي بالمفهوم الضيق ومعدلات التضخم مقاسة بالتغير في الرقم القياسي للأسعار. حيث يتم فحص قيمة (τ) المحتسبة ومقارنتها مع (τ) الجدولية استناداً إلى جداول (τ) عند مستوى معنوية (1%) و (5%) و (10%) وقد لوحظ استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المشار إليها في أعلاه عند الفرق الأول هذا يعني قبول فرض العدم $\rho=0$: H_0 ورفض الفرض البديل $H_1 : \rho = 1$ أي قبول استقرارية هذه السلاسل الزمنية عند الفرق الأول أي أنها مستقرة من الدرجة الأولى ولا تحوي على جذر الوحدة مما يعني إمكانية اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير العلاقة بينها .

ومن الجدول (1) نجد أن السلسلة الزمنية لمتغير عجز الموازنة قد أثبتت استقراريته بدون وجود الحد الثابت والاتجاه الزمني حيث بلغت قيمة (τ) المحتسبة (-1.679) وهي اكبر من (τ) الجدولية (1.60) عند مستوى معنوية 10% ، إما بالنسبة للسلسلة الزمنية لمتغير عجز الحساب الجاري فقد اثبت اختبار ديكي فولر استقرارية السلسلة بدون وجود الحد الثابت والاتجاه الزمني حيث بلغت (τ) المحتسبة (-5.83) وهي اكبر من (τ) الجدولية البالغة (2.69) عند مستوى معنوية 1% إما السلسلة الزمنية للنتاج المحلي الإجمالي فقد اثبت الاختبار استقراريته بوجود الحد الثابت حيث بلغت قيمة (τ) المحتسبة (-6.20) وهي اكبر من (τ) الجدولية البالغة (-3.83) عند مستوى معنوية 1% . كما اثبت اختبار (ADF) استقرارية متغير عرض النقد الحقيقي بالمفهوم الضيق باعتماد الصيغة بدون حد ثابت واتجاه زمني حيث بلغت قيمة (τ) المحتسبة (-8.6) وهي اكبر من قيمة (τ) الجدولية البالغة (-2.69) عند مستوى معنوية 1% . إما متغير التضخم فقد اثبت الاختبار استقراريته بدون اعتماد الحد الثابت والاتجاه الزمني حيث بلغت قيمة (τ) المحتسبة (-2.79) وهي اكبر من قيمة (τ) الجدولية البالغة (-1.96) عند مستوى معنوية (5%) .

جدول (1)

اختبار استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول باستخدام اختبار ADF

المتغير	الصيغة	المعلمة	(τ) المحتسبة	(τ) الجدولية	مستوى المعنوية %	نتيجة الاختبار
BD	بدون	-0.691	-1.679	1.60	10	مستقرة
CAD	بدون	-1.269	-5.83	2.69	1	مستقرة
GDP	حد ثابت	-1.098	-6.20	-3.83	1	مستقرة
$\frac{M_1}{P}$	بدون	-0.9	-8.6	-2.69	1	مستقرة
INF	بدون	-4.847	-2.79	-1.96	5	مستقرة

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E views .5)

ب - تقدير وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه

بعد أن أثبتت السلاسل الزمنية لعجز الموازنة والمتغيرات المؤثرة فيها استقراريتهما عند الفرق الأول تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لتقدير العلاقة الدالية وقد كانت النتائج على النحو الآتي :-

المتغير التابع	الحد الثابت	المتغيرات المستقلة								
		CAD	$\left(\frac{m_1}{p}\right)$	Inf	D ₁	D ₂	D ₃	T	BD _{t-1}	GDP
BD	3231	0.052	54.27	0.042	-1920	1253	2229	-1119	-0.174	0.207
(t)	1.83	1.41	2.9	7.6	-2.3	1.3	2.1	-6.7	-1.3	4.1
الاختبارات الإحصائية										
F= 10.62		R ² =%90.5		$R^2 = \%82$				h=2.6		

حيث أن:

BD يمثل عجز الموازنة BD_{t-1} عجز الموازنة للسنة السابقة CAD عجز الحساب الجاري GDP الناتج المحلي الإجمالي $\left(\frac{m_1}{p}\right)$ عرض النقد الحقيقي بالمفهوم الضيق Inf التضخم D₁ أثر الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والذي أوضح اختبار Chow test إن

التغيرات البنوية في الاقتصاد العراقي نتيجة لظروف الحصار استمر تأثيرها من عام 1990 حتى عام 2000. D₂. أثر مذكرة التفاهم / D₃ أثر اختلال الإطار المؤسسي في الاقتصاد العراقي الناتج عن وجود عدد من المؤسسات الخاسرة التي تحمل الموازنة العراقية اعباءً إضافية فضلاً عن ضعف دور القطاع الخاص. T. أثر السلوك الاقتصادي للأسر العراقية نتيجة للظروف الاقتصادية .

فقد أوضحت نتائج التقدير معنوية المعلومات المقدرة من الناحية الإحصائية من خلال ارتفاع قيمة (t) المحتسبة مقارنة بقيمتها الجدولية البالغة (1.3) بمستوى معنوية 5% كما أن ارتفاع قيمة (F) البالغة (10.62) تشير إلى معنوية النموذج بشكل عام وقد أوضحت ارتفاع قيمة معامل التحديد R² أن 90.5% من التغيرات في عجز الموازنة تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة وهي تمثل قوة توضيحية عالية وقد أشار اختبار (h) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية للمتغيرات المستقلة كما أشار اختبار كلاين إلى عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة حيث أن : $R^2 > (r_{x_i x_j})^2$

وفيما يلي تفصيلاً لأثر تلك المتغيرات على عجز الموازنة:

1. علاقة الناتج المحلي الإجمالي بعجز الموازنة

لقد أوضحت معادلة الانحدار إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة بمقدار (0.20) والسبب في ذلك يعود إلى اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بدرجة أساسية على القطاع النفطي والذي يعتمد بدوره على ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفعت أسعار النفط من (18.3) دولار / للبرميل الواحد عام 1991 لتصل إلى (91.6) دولار للبرميل الواحد عام 2008 ثم تعود لتتخفض إلى (62.5) دولار للبرميل الواحد عام 2010 جدول (2) .

جدول (2)

أسعار النفط العالمية للمدة 1991-2010

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر/ \$ للبرميل	18.3	18.3	6.13	15.57	16.64	19.7	18.8	12.40	17.6	27.2	23.3	24.8	28.11	36.1	53.6	63.5	71.7	91.6	50	62.5

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، نشرات البنك المركزي، سنوات مختلفة

هذا وقد أشارت النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار يحدده المضاعف وبما أن زيادة الإنفاق الحكومي تمثلت في زيادة الإنفاق الجاري وانخفاض نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري كما سنوضحه لاحقاً لذا فتأثير المضاعف سيكون قليلاً جداً من حيث أثر هذه الزيادة في تطور الناتج بسبب انخفاض الإنفاق الاستثماري من جانب وزيادة الاستيرادات التي تمثل زيادة حجم التسربات من الدخل من جانب آخر ويتضح هذا من خلال انخفاض نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي من 33% عام 1992 إلى 2% عام 1995 فضلاً عن انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة ككل حيث بلغ 2.8% مما يعكس ضعف أداء الاقتصاد العراقي . واعتماده على القطاع النفطي بشكل رئيس .

هذا وقد كان للحرب العراقية الإيرانية أثناء عقد الثمانينيات والحصار الاقتصادي أثناء عقد التسعينيات أثر سلبي بالغ في أداء الاقتصاد العراقي ومعدلات النمو في قطاعاته بفعل ضخامة الأعباء والتكاليف وتراجع الكميات المصدرة من النفط الذي يمثل المورد الرئيس لتمويل التنمية في العراق ، فقد أسهمت تراكم تلك الآثار وتضخمها وصولاً إلى عام 2003 إلى أحداث اختلالات هيكلية واسعة نتج عنها انخفاضاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي زاده حدة تدمير البنى الأساسية نتيجة أحداث الفوضى التي عمت البلاد بعد سقوط النظام السياسي السابق فضلاً عن تراجع أو توقف الإنتاج الصناعي وانخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي مع تزايد حاجات المجتمع العراقي من السلع خاصة الغذائية والدواء نتج عنه تزايداً في حجم الاستيرادات انعكس أثرها على الحساب الجاري كما سنوضحه لاحقاً. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 29711 مليون دينار عام 1990 ليصل إلى (19571) مليون دينار عام 1995 جدول (3) بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وتوقف الصادرات النفطية خلال هذه المدة إلا أنه عاد ليحقق زيادة تصل إلى 43335 عام 2001 بعد أن عقد العراق اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء .

جدول (3)

نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2010 (مليون دينار) بالأسعار الثابتة
%100 = 1988

السنة	GDP	نسبة التطور	BD	CAD	%BD/GDP	%CAD/GDP
1990	29711		3812	-97280	12.8	-327.4
1991	10682	-64	3034	-7314	28.4	-68.5
1992	14164	33	3218	-17374	22.7	-122.7
1993	18454	30	2159	-14631	11.7	-79.3
1994	19165	4	1198	-28947	6.3	-151.0
1995	19571	2	943	-25101	4.8	-128.3
1996	21728	11	662	-19921	3.0	-91.7
1997	26343	21	334	-20522	1.3	-77.9
1998	35525	35	554	-23433	1.6	-66.0
1999	41771	18	492	-30538	1.2	-73.1
2000	42359	1	608	-16008	1.4	-37.8
2001	43335	2	1222	-25936	2.8	-59.8
2002	40345	-7	1327	-2730	3.3	-6.8
2003	26990	-33	-1175	-209	-4.4	-0.8
2004	41608	54	2750	-1506	6.6	-3.6
2005	43439	4	155	785	0.4	1.8
2006	47851	10	5118	2150	10.7	4.5
2007	48511	1	4070	3991	8.4	8.2
2008	51716	7	-2273	4243	-4.4	8.2
2009	54721	6	-416	236	-0.8	0.4
2010	57926	6	-794	1171	-1.4	2.0
معدل النمو	2.8					

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

ثم في عامي 2002 و 2003 انخفض الناتج المحلي الإجمالي جدول (3) والسبب في ذلك يعود إلى تراكم عوائد النفط للسنوات السابقة والتي أصبحت رصيد متراكماً ليس للعراق الحق في التصرف فيه إلا بعد ان يقدم طلباً للأمم المتحدة مبيناً فيه احتياجات العراق من الغذاء والدواء فقط على ألا تزيد قيمة هذه المواد عن مليار دولار سنوياً ونظراً لتراكم العوائد النفطية هذه

فقد قام العراق بتخفيض إنتاجه من النفط الخام واقتصر الإنتاج على سد الطلب الداخلي من المشتقات النفطية مما ترتب عليه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي .
و بعد عام 2003 عاد الناتج المحلي الإجمالي للترزايد فقد ارتفع من 41608 مليون دينار عام 2004 ليصل إلى 57926 مليون دينار عام 2010 ، بعد احتلال العراق لتوقف الإنتاج في عموم القطاعات الاقتصادية عدا القطاع النفطي الذي حرصت قوات الاحتلال على حمايته من اجل استمراره بالإنتاج لأهميته كمصدر يمد العالم بالطاقة من جانب ولأهمية النفط كمورد مالي للعراق من جانب آخر حيث فتحت الأسواق العالمية خاصة النفطية أبوابها أمام صادرات العراق من النفط الخام بعد ان زالت قيود الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً عليه لذا فقد استطاع العراق بالرغم من التدمير الذي أحدثه الغزو والوضع الأمني الخطير ان يزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي بفعل هذا القطاع وليس بفعل النمو في القطاع الحقيقي.

2. أثر السياسة النقدية في عجز الموازنة

ولغرض تحديد أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة فقد اعتمدنا على عرض النقود الحقيقي بالمفهوم الضيق $\frac{m_1}{p}$ وعلى معدل التضخم مقاس بالتغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بوصفهما متغيرين مستقلين يؤثران في عجز الموازنة من خلال مساهمة الأول في تمويل الموازنة ومساهمة الثاني في تحديد أثر القوة الشرائية الحقيقية للدينار العراقي على حجم العجز في الموازنة . وقد اجتاز المتغيران اختبار (t) بمعنوية إحصائية عالية جداً. حيث أوضحت معلمة متغير عرض النقود الحقيقي بالمفهوم الضيق ان زيادة عرض النقد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بـ (54) وحدة مما يفسر الاعتماد على تمويل الموازنة خلال عقد التسعينيات عن طريق الإصدار النقدي أي إتباع سياسة النقد الرخيص (*) مع غياب المستلزمات والشروط المؤسسية الملائمة للتمويل أدى إلى الإخلال بعناصر التوازن في الاقتصاد العراقي وتفويت فرص تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تعطيل

* سياسة النقد الرخيص تعني خفض كلفة التمويل أي إتباع سياسة الاقتراض بسعر فائدة واطئ لغرض تخفيض كلفة خدمة الدين العام .

عجلة التراكم الرأسمالي لذا فأن إستراتيجية تمويل وإدارة الدين العام اعتمدت فلسفة معينة خضعت لأمرين محددين^[1]:-

* خفض كلفة التمويل عن طريق سياسة النقد الرخيص .

* تبني أسلوب في تسويق الديون الحكومية يسمى الاقتراض الاتفاقي Relationship Financing حيث أصبحت صفة الإلزام في معظم جوانب الاقتراض الحكومي هي الصفة السائدة التي تستند إلى قاعدة قوامها تقييد تداول حوالات الخزينة وحصرها بالجهاز المصرفي الحكومي وهذا ناتج عن سعة حجم الاقتراض المطلوب لتمويل العجز في الموازنة والذي يصعب تغطيته بسبب غياب الظروف المؤسسية والمستلزمات اللازمة لذلك .

لذا فوجود الحصار في عقد التسعينيّات مع وجود فارق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبين عرض النقد أدى إلى ارتفاع التوقعات التضخمية وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية في السوق النقدية غير المنظمة والتي تمثل (الفائدة الحقيقية + توقعات التضخم) مما شكل قوة طارده للفرص الاستثمارية لأنها تؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمار بشكل يفوق معدل الكفاءة الحدية للاستثمار أو العائد المتوقع من الاستثمار مما ولد ظاهرة المزامحة المالية التي تركت آثارها الضارة على التراكم الرأسمالي حيث تراوحت نسبة مساهمة القطاع العام في حجم التراكم الرأسمالي 80% في حين بلغت مساهمة القطاع الخاص 20% فضلاً عن تذبذب معدلات التطور في إجمالي حجم التراكم الرأسمالي والذي يوضحه جدول (4).

[1] مظهر محمد صالح ، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار الاقتصادي دراسة في استخدام نظرية Mises للتحويل بالسوق النقدية من حالة المزامحة المالية إلى الفائدة التوازنية مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد الثاني 2000 ، ص

جدول (4)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للقطاعات الخاص والعام للفترة 1990- 2010 (الف دينار)
بالأسعار الثابتة 1988=100%

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام	نسبة القطاع العام / إجمالي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص / إجمالي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص والعام	نسبة التطور
1990	2203134	60	1496896	40	3700030	
1991	277064	55	230579	45	507643	-86
1992	521694	87	76755	13	598449	18
1993	571556	78	156863	22	728419	22
1994	313164	70	134957	30	448121	-38
1995	251633	81	58024	19	309657	-31
1996	109229	78	30598	22	139827	-55
1997	514833	89	60914	11	575747	312
1998	694593	85	121640	15	816233	42
1999	1234946	89	152174	11	1387120	70
2000	2596676	92	224210	8	2820886	103
2001	4238271	92	344225	8	4582496	62
2002	2726740	82	591521	18	3318261	-28
2003	-	-	-	-	-	-
2004	4023753	93	304228	7	4327981	-
2005	8417544	97	233050	3	8650594	100
2006	16838912	98	373559	2	17212471	99
2007	5400202	95	257056	5	5657258	-67
2008	18038387	98	341024	2	18379411	225
2009	5516604	93	403206	7	5919810	-68
2010	9799398	96	371617	4	10171015	72

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة الحسابات القومية لسنوات مختلفة
بيانات 2003 مفقودة

لذا فتزايد حجم الإنفاق العام وانعكاسه على تزايد حجم الطلب الكلي في ظل التضخم الناتج عن انخفاض القدرة الشرائية للموارد المالية التي يتم تأمينها للصرف على الالتزامات التي يتولى الإنفاق

الحكومي تغطيتها من خلال الإقراض الاتفاقي هو ما يطلق عليه بـ أثر تانزي ^[1] **Tanzi Effect** واستمر الوضع بعد عام 2003 بسبب صدمة العرض في القطاع الحقيقي والتي تركزت في عجز قطاع الوقود والطاقة وانعكاس ذلك على التكاليف الإنتاجية والتسويقية وبالتالي ارتفاع الأسعار وتساعد ظاهرة التضخم هذا من جانب ومن جانب آخر تزايد الإنفاق الحكومي وانعكاسه على زيادة الطلب الكلي التي أسهمت في تزايد معدلات التضخم مقابل دور القطاع الحقيقي العاجز عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي .

3- أشر عجز الحساب الجاري على عجز الموازنة

أما عجز الحساب الجاري فقد أظهرت معادلة الانحدار أن زيادة هذا العجز بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بـ 0.05 وحدة والسبب في ذلك يعود إلى ريعية الاقتصاد العراقي والاعتماد على الإيرادات النفطية، حيث إن مستويات تصدير النفط الخام لم تحقق طفرات في حجم التصدير تمكن الاقتصاد من تسريع إعادة إعمار البنى التحتية وتحقيق التنمية وهذا بحد ذاته يشكل مأزقاً يؤثر تأثيراً كبيراً في الموازنة العامة . فقد وضعت وزارة المالية معدلاً تصديرياً لعام 2010 بلغ (2.1) مليون برميل يومياً وقد اعتمد هذا المعدل عند تخطيط الموازنة العامة غير أن معدل التصدير الفعلي بلغ (1.885) مليون برميل انعكس هذا في الحساب الجاري وبالتالي ترك أثره في عجز الموازنة وعند البحث عن الفروقات المالية الناجمة عن سوء التخطيط للسياسة النفطية نرى أن معدل التصدير المخطط - معدل التصدير الفعلي = مقدار الضياع في الكميات المصدرة.

$2.1 - 1.885 = 0.215$ أي إن هناك ما يقارب (200) ألف برميل يومياً يمثل نقصاً في الكميات المخططة ولغرض حساب مقدار الخسارة الناجمة عن ذلك فإن :

عدد أيام السنة 364 يوم × سعر التصدير 74.59 × مقدار النقص في الكميات المصدرة 0.215 = (5837413400) دولار وعند ضربها بسعر الصرف (1170) تصبح (6.83) ترليون دينار عراقي^[2] لينعكس أثرها في عجز الحساب الجاري ليزداد بمقدار (35516.) ترليون دينار ومن ثم في التخطيط للموازنة للسنة القادمة. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الإيرادات النفطية تخضع

[1] مظهر محمد صالح ، المصدر نفسه ، ص65.

[1] وزارة المالية / تقرير انجازات وزارة المالية لسنة 2010.

لأسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي يؤثر ارتفاعها وانخفاضها في حجم تلك الإيرادات وبالتالي في الحساب الجاري وانعكاسه على عجز الموازنة.

لذا من قراءة الجدول (5) نجد ان الميزان التجاري قد حقق عجزاً للسنوات 1990-1996 بفعل توقف الصادرات النفطية وانخفاض الصادرات مقابل زيادة في الاستيرادات للمدة ذاتها وقد تحول هذا العجز إلى فائض في السنوات اللاحقة بفعل توقيع مذكرة التفاهم واستئناف العراق تصديره للنفط الخام فضلاً عن الإجراءات التي اتخذها النظام السابق خلال السنوات 1996 - 2002 من حيث تحديد الصرف الأجنبي وتعليمات التحويل الخارجي وفرض القيود الكمركية على دخول السلع والخدمات وعلى الاستيرادات بشكل عام واعتماد سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية ومنع هروب رؤوس الأموال والسيطرة على أسواق الصرف الأجنبي الداخلية والسيطرة على تجارة الحدود والتهريب

أما حساب صافي التحويلات من دون مقابل فقد شهد عجزاً عام 1990 قدره (1924-) مليون دينار ثم فائضاً قدره (848) مليون دينار عام 1991 ليستمر حتى عام 1997 بالرغم من انخفاضه خلال المدة ذاتها لتصل إلى (309) مليون دينار ثم يستمر في تحقيق العجز حتى عام 2002 بسبب انقطاع التحويلات بين المقيمين في الخارج والداخل لتسجل فائضاً عام 2003 ليصل إلى (1048) مليون دينار بسبب انخفاض نسبة ما يدفعه العراق من تعويضات من 25% إلى 5% فضلاً عن المساعدات التي تسلمها من أمريكا وباقي الدول المانحة^[1] ويستمر هذا الحساب بتحقيق عجز نتيجة لاستمرار استقطاع نسبة 5% من عوائد النفط كمدفوعات لتعويضات حرب الخليج من إيرادات النفط . إما حساب الخدمات فإنه يستمر في تحقيق عجزاً مما يؤكد ان العراق من البلدان المتلقية لكافة أنواع الخدمات خاصة خدمات النقل والتأمين^[2] هذا ويسجل حساب الدخل فائضاً ناتجاً عن الزيادة في تعويضات العاملين ودخل الاستثمار نتيجة زيادة الاستثمار في أدوات الخزائن الأجنبية وفوائد السندات المستحقة للبنك المركزي فضلاً عن الإيرادات المستحقة عن فوائد الاستثمار الليلي وفوائد الودائع بالعملات الأجنبية .

[2] البنك المركزي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2004 ، ص 20-27 .

[3] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2009 ، ص 43 .

كما يشير الجدول (5) إلى ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي حيث بلغت نحو 355% في عام 1990 انخفض إلى 138% عام 2000 ثم إلى 28% عام 2010 هذه التذبذبات تعكس تأثير الاقتصاد العراقي بالتقلبات في أسعار النفط الدولية الناتجة عن اعتماد صادراته بالدرجة الأساس على النفط وبالتالي ارتفاع درجة انكشافه على العالم الخارجي .

جدول (5)

الحساب الجاري ودرجة الانفتاح الاقتصادي في العراق للمدة 1990 - 2010 مليون دينار بالأسعار الثابتة 1988=100%

لسنة	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري	صافي الخدمات	صافي الدخل	صافي التحويلات بدون مقابل	الحساب الجاري	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانفتاح الاقتصادي
1990	22927	82695	-59769	-35587	0	-1924	-97280	29711	355
1991	3714	6514	-2800	-5363	0	848	-7314	10682	96
1992	5176	10445	-5269	-12471	0	366	-17374	14164	110
1993	5045	9614	-4570	-19650	0	453	-23767	18454	79
1994	5455	8505	-3051	-26569	0	672	-28947	19165	73
1995	4672	6880	-2209	-23287	0	395	-25101	19571	59
1996	5483	5836	-353	-19877	0	309	-19921	21728	52
1997	12935	7461	5474	-22898	0	-3098	-20522	26343	77
1998	14440	9693	4747	-24490	0	-3672	-23415	35525	68
1999	27467	19122	8345	-30275	0	-8608	-30538	41771	112
2000	36728	21574	15154	-19438	0	-11727	-16010	42359	138
2001	21664	18769	2895	-22945	0	-5886	-25936	43335	93
2002	14648	14049	600	-336	0	-2994	-2730	40345	71
2003	10686	10525	161	-1419	0	1048	-210	26990	79
2004	11155	11341	-186	-2522	0	1202	-1506	41608	54
2005	10978	9267	1712	-2659	233	1499	785	43439	47
2006	9249	5668	3581	-1564	271	-139	2149	47851	31
2007	7874	3306	4568	-796	295	-76	3990	48511	23
2008	8359	3957	4401	-690	915	-385	4243	51716	24
2009	7397	6075	1322	-1105	390	-370	236	54721	25
2010	9426	6798	2629	-1283	290	-465	1171	57926	28

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة

4- متغيرات أخرى مؤثرة في العجز الحكومي

ومن خلال الجدول (3) ، ولغرض أخذ الأهمية النسبية لعجز الموازنة فقد تم الاعتماد على نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد وجد أن عجز الموازنة ينخفض من 3812 مليون دينار عام 1990 بنسبة 12.8% من GDP ليصل إلى 608 مليون دينار عام 2000 بنسبة 1.4% من GDP هذا ينسجم مع أثر المتغير الوهمي D_1 الذي يمثل أثر الحصار الاقتصادي المفروض على العراق حيث يوضح هذا المتغير مع وجود الحصار انخفاضاً في عجز الموازنة بسبب تخلي الحكومة السابقة عن معظم التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية كالتشغيل وإعانات البطالة فضلاً عن ترشيد النفقات الإدارية والتخلي عن كثير من حلقاتها المكلفة وانخفاض النفقات العسكرية وإعادة النظر في التنظيم الإداري والتخلص من الحلقات الزائدة في هيكل الإدارة العراقية فضلاً عن تحويل كثير من مؤسسات القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.

وفي ظل غياب مذكرة التفاهم التي مثلها المتغير D_2 فإن ذلك أدى إلى زيادة عجز الموازنة الذي أدى إلى ظهور معلمته بإشارة موجبة حيث ان توقف الصادرات النفطية خلال السنوات 1990 - 1995 نتيجة الحصار أدى إلى انخفاض الإيرادات اللازمة لتمويل الموازنة ما أدى إلى زيادة العجز فيها .

كما أوضحت معلمة المتغير T الأثر العكسي لهذا المتغير مع الزمن حيث مثل هذا المتغير السلوك الاقتصادي الرشيد للأسر العراقية خلال فترة الحصار وما نتج عنه من ضغوط تضخمية نتيجة إتباع سياسة التمويل بالعجز مما دفع بالأسر العراقية إلى ضغط النفقات والعيش في مستوى الكفاف أو حتى دونه .

وقد أوضح المتغير D_3 الذي يمثل أثر اختلال الإطار المؤسسي في الاقتصاد العراقي وضعف دور القطاع الخاص ووجود المؤسسات الخاسرة وتساعد حجم البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية الذي نتج عنه سوء في توجيه الموارد الطبيعية والبشرية نحو الاستخدامات المنتجة وبشكلها الكفوء فضلاً عن التذبذب في التمييز بين الأنشطة الاقتصادية التي ينبغي ان تقع ضمن إطار القطاع العام وتلك التي تقع ضمن إطار القطاع الخاص وغياب التنسيق بين أدوات هذه الأنشطة وتحيز الحكومة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص خلال عقد التسعينيات وتسترها على عدم كفاءة بعض مؤسسات القطاع العام من خلال تمكينها بالتصرف بالنقد الأجنبي بأسعار صرف منخفضة لاستيراد مدخلات إنتاجها مما أدى إلى ظهورها كمؤسسات

خاسرة من خلال الأرباح التي حققتها والتي هي في واقعها عبارة عن خسائر حقيقية فيما لو عوملت معاملة القطاع الخاص في حساب سعر الصرف للحصول على النقد الأجنبي لتمويل استيراداتها كل هذا شكل عبئاً على الموازنة العراقية أدى إلى زيادة عجزها أظهرته معلمة هذا المتغير D_3 الموجبة .

ومن النظر إلى الجدول (6) نلاحظ زيادة مستوى الإنفاق العام الذي ارتفع من (8934) مليون دينار عام 1990 بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1988 إلى (9881) مليون دينار عام 2010 بمعدل نمو بلغ 3.8% في الوقت الذي شكل فيه عام 2004 اعلي معدل للإنفاق الحكومي بلغ (16967) مليون دينار بسبب ما تطلبته مرحلة إعادة الأعمار بعد سقوط النظام في عام 2003 ، هذا وقد شكل الإنفاق الجاري المتمثل بالرواتب والأجور ومكافآت ومخصصات دعم البطاقة التموينية وتخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية نسبة (67%) من إجمالي الإنفاق كمعدل لإجمالي المدة . ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري إلى الضغوطات التي تتعرض لها الموازنة متمثلة بالاتي :

- تحسين مرتبات العاملين في القطاع العام ومرتبات المتقاعدين الناتجة عن تحسين وضع الموازنة نتيجة استئناف العراق لصادراته النفطية بعد توقفها في عقد التسعينيات.
 - ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام
 - اتساع النظام المؤسسي في العراق ليشمل عدد من الوزارات الجديدة.
 - اتساع عدد أفراد الأجهزة الأمنية.
 - اعتماد سياسة دعم وإسناد الفئات الفقيرة من خلال ما يعرف بشبكة الحماية الاجتماعية التي بدأ العمل بها منذ أواخر عام 2005 والتي تم تمويلها عن طريق الموازنة بغية التخفيف من معدلات الفقر في العراق.
 - تعويضات حرب الخليج حيث ألزم مجلس الأمن الدولي 1483 العراق بدفع 5% من إجمالي صادراته النفطية الخام إلى الدول كتعويض عن حرب آب/1990
- كل هذه الأمور شكلت عبئاً إضافياً على الموازنة العراقية في المدة ما بعد عام 2003 مقارنة بعقد التسعينيات أدت إلى تضخيم حجم الإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق الاستثماري.

أما الإنفاق الاستثماري جدول (6) فقد ارتفع من (1902) مليون دينار عام 1990 إلى (3977) مليون دينار عام 2010 بمعدل نمو سنوي مركب 6.26% وقد شكل حجم الإنفاق الاستثماري كمعدل لإجمالي المدة 33% من إجمالي الإنفاق الحكومي . فقد ازدادت نسبته من 21% من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي عام 1990 إلى 40% عام 2010 إلا أنه بالرغم من هذه الزيادة بقيت نسبته إلى إجمالي الإنفاق منخفضة مقارنة بالنفقات الجارية والسبب في ذلك يعود إلى تأثير هذا الإنفاق بالوضع الاقتصادي للعراق بشكل عام من حيث الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه خلال عقد التسعينيات وتوقف الصادرات النفطية وما تلاها من أحداث عام 2003 تمثلت بسقوط النظام وإنهيار الاقتصاد العراقي كما يعزى تدني حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي على الرغم من الاستقرار النسبي للأوضاع إلى ضعف قدرة الحكومة على الاستثمار والتي تظهر من خلال تدني نسب التنفيذ في المشاريع الاستثمارية والناجمة ضعف البنى التحتية وعدم الالتزام بالتوقيات التي اقراها قانون الإدارة المالية بشأن إقرار الموازنة فضلا عن ارتفاع النفقات التشغيلية نتيجة اضطرار الحكومة للقيام بدورها بالتشغيل بسبب ضعف القطاع الخاص من جهة وارتفاع معدل البطالة من جهة أخرى ، كل ذلك أدى إلى زيادة مستوى النفقات الجارية نسبة إلى النفقات الاستثمارية .

جدول (6)

إجمالي الإيرادات والنفقات في العراق للمدة 1990-2010 (مليون دينار) بالأسعار الثابتة 1988=100%

السنة	إجمالي النفقات	الإنفاق الجاري	نسبة النفقات الجارية / الكلية %	الإنفاق الاستثماري	نسبة النفقات الاستثمارية / الكلية %	إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية / إجمالي الإيرادات %
1990	8934	7032	79	1,902	21	—	—	—
1991	3942	3396	86	546	14	—	—	—
1992	3808	3048	80	759	20	—	—	—
1993	2501	1917	77	583	23	30.64	104.8	341.886
1994	1376	1111	81	266	19	36.99	65.7	177.668
1995	1095	868	79	227	21	49.69	75.6	152.0995
1996	964	857	89	107	11	34.80	105.0	301.7035
1997	899	736	82	163	18	39.03	220.7	565.396
1998	1179	990	84	190	16	43.22	269.9	624.5094
1999	1258	886	70	371	29	54.78	419.8	766.4648
2000	1758	1169	66	589	34	51.81	596.1	1150.442
2001	2347	1301	55	1,046	45	54.64	614.6	1124.867
2002	2768	1017	37	1,751	63	28.46	410.2	1441.181
2003	—	—	—	—	—	10.03	117.8	1174.64
2004	16967	12402	73	4,566	27	0.97	137.8	14217.34
2005	12903	9018	70	3,884	30	2.35	299.5	12747.52
2006	15194	8630	57	6,564	43	3.20	321.9	10075.84
2007	12642	5110	40	7,532	60	3.24	277.3	8571.519
2008	6477	4088	63	2,389	37	3.71	324.9	8750.27
2009	8270	5087	62	3,183	38	9.00	781.7	8685.352
2010	9881	5904	60	3,977	40	2.93	312.6	10674.6
معدل النمو						4.43	9.1	7.7

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة

أما جانب الإيرادات فأن الواقع يشير إلى هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات في العراق وتدني نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى حيث يعد القطاع النفطي أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد العراقي كونه مصدراً رئيسياً للحصول على العملات الأجنبية في الوقت الذي اتسم به مسار هذا القطاع بالتذبذب طيلة سنوات الدراسة بسبب الحصار الاقتصادي والحروب التي دخلها العراق وتلكؤ إنتاج النفط نتيجة لضعف عملية إدخال التكنولوجيا المتقدمة مما أدى إلى انخفاض

قدرته الإنتاجية والتصديرية وانعكاس ذلك في عجز الحساب الجاري ومن ثم في تمويل عجز الموازنة .

إما نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات جدول (6) فقد ارتفعت من 30.6% عام 1993 لتصل إلى 54.6% من إجمالي الإيرادات عام 2001 ثم تبدأ بالتدهور بعد عام 2003 لتصل إلى 2.9% من إجمالي الإيرادات بالرغم من تحقيقها معدل نمو بلغ (9.1) لإجمالي المدة . والسبب في ذلك يعود إلى الخلل في الهيكل الضريبي في العراق الذي يركز على مبدأ الجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على الرغم من شموله لنوعي الضرائب المذكورة آنفاً إلا أن البنين الضريبي قد ارتكز على الضرائب غير المباشرة على نحو كبير وهذا يترتب عليه تعميق التفاوت في توزيع الدخل لأن هذا النوع من الضرائب يصيب الدخل الواطنة والمتوسطة أكثر مما يصيب الدخل المرتفعة أي إنها تصيب الفقراء أكثر من الأغنياء من خلال إسهامه في رفع أسعار السلع والخدمات المفروضة عليها والتي يقع عبئها على المستهلك فضلاً عن اعتمادها على رسوم إعادة الأعمار البالغة 5% من استيرادات القطاع الخاص فضلاً عن تدني مستوى النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بسبب تردي مناخ الاستثمار .

وبالعودة إلى معادلة الانحدار نجد أن عجز الموازنة للسنة الحالية يعتمد على عجز الموازنة للسنة السابقة حيث تبين أن زيادة عجز الموازنة للعام الماضي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة للسنة الحالية بمقدار (0.17) وحدة والسبب في ذلك يعود إلى استعادة وزارة المالية للمبالغ المدورة في الموازنة وغير المستغلة بغية ضغط الإنفاق وتقليله ومحاولة منها في تحقيق كفاءة وفعالية استغلال الموارد المالية.

ث- تحليل نتائج التنبؤ بعجز الموازنة والعوامل المؤثرة به

لقد اعتمد البحث في تحليل نتائج التنبؤ على صيغ إسقاطات الاتجاه العام للسلاسل الزمنية على ووفق جدول (7) فقد أظهرت الصيغة التربيعية لكافة المتغيرات المؤثرة في عجز الموازنة في العراق أفضل النتائج حيث أعطت أقل متوسط مطلق للأخطاء النسبية (MAPE) وهو معيار مؤثر في المفاضلة بين النماذج التنبؤية باستثناء متغير التضخم (inf) كما أظهر معيار متوسط مربع

الأخطاء (MSD) اقل قيم للانحرافات للمتغيرات كافة مما يؤكد معنوية النتائج التنبؤية للدالة التربيعية ولكافة المتغيرات المؤثرة .

جدول (7)

نتائج إسقاطات الاتجاه العام للتنبؤ بالمتغيرات المؤثرة في عجز الموازنة في العراق

المتغير	الصيغة الرياضية	متوسط مطلق للأخطاء النسبية MAPE	المتوسط المطلق للانحرافات MAD	متوسط مربع الأخطاء MSD	ملاحظات
CA	الخطية	433	9746	261030506	لم يقبلها النموذج لوجود بيانات سالبة
	التربيعية	256	9543	251516581	
	الأسية	—	—	—	
	دالة S	—	—	—	
GDP	الخطية	17	4554	36709461	
	التربيعية	6.3	1816	5580622	
	الأسية	17	4894	40953840	
	دالة S	14	4344	39167964	
BD _{t-1}	الخطية	127	1337	2940333	لم يقبلها النموذج لوجود بيانات سالبة
	التربيعية	43	302	151107	
	الأسية	—	—	—	
	دالة S	—	—	—	
Inf	الخطية	262	53352	9908184903	لم يقبلها النموذج
	التربيعية	280	10904	146845452	
	الأسية	—	—	—	
	دالة S	—	—	—	
M ₁ P	الخطية	75	20	905	لم يقبلها النموذج
	التربيعية	12.9	308	22.8	
	الاسية	52	18	984	
	دالة S	—	—	—	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (MINITAB)

من هنا سيتم اعتماد الدالة التربيعية للوصول إلى القيم التنبؤية للمتغيرات وعند إجراء تحليل انحدار المتغيرات مع الزمن على وفق الدالة التربيعية أعطت النتائج معنوية الزمن على وفق

اختبار t وكذلك ارتفاع القوة التوضيحية للنماذج كافة استناداً إلى نتائج معامل التحديد R^2 وحسب ما أوضحه الجدول (8) الذي يبين نتائج تحليل انحدار الدالة التربيعية للمتغيرات المؤثرة في عجز الموازنة في العراق .

جدول (8)

نتائج تحليل انحدار الدالة التربيعية للعوامل المؤثرة في عجز الموازنة في العراق

المتغير التابع	الحد الثابت	T	T^2	R^2	$\bar{R}^2$	F	D.W
CA	-52508 2234 (-23.5)	4313 467.7 (9.22)	-75.16 20.65 (-3.64)	0.97	0.96	291.4	1.01
GDP	5739 1843 (3.1)	2982 385 (7.7)	-28.3 17 (-1.6)	0.97	0.97	330	1.3
BD_{t-1}	5438 303 (17.9)	-787.4 63 (-12.4)	29.6 2.8 (10.5)	0.91	0.90	96	1.3
Inf	-32524 9455 (-3.4)	6083 1980 (3.07)	-91.6 87 (-1.05)	0.80	0.78	37	1.2
$\underline{M}_1$ P	73.8 3.7 (19.8)	-11.1 0.78 (-14.2)	0.52 0.03 (15.2)	0.93	0.92	120	1.4

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (MINITAB)

- الأرقام بين القوسين تمثل قيمة (t) المحتسبة

- الأرقام من دون أقواس تمثل الانحراف المعياري

ولغرض الوصول إلى القيم التنبؤية لعجز الموازنة في العراق تم تعويض القيم التنبؤية للمتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار المعتمدة في الفقرة السابقة من البحث وصولاً إلى إيجاد قيمة تنبؤ نقطة لعجز الموازنة حسب ما أظهره الجدول (9) .

جدول (9)

القيم التنبؤية لعجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه في العراق للمدة 2011-2015

INF	M1/p	GDP	CAD	BDt-1	BD	YEAR
56928	84.349	57631	3319	2451.3	-513.8	2011
58885	96.942	59338	3554	2996.9	-596.6	2012
60659	110.59	60988	3600	3601.8	-661.7	2013
62250	125.29	62581	3458	4265.8	-709.3	2014
63657	141.04	64118	3127	4989.2	-739.2	2015

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (MINITAB)

ولغرض التحقق من القوة التنبؤية لنموذج الانحدار بشكل عام فقد اعتمد البحث على معامل ثايل¹ وقد اظهر هذا المعامل قوة تنبؤية عالية حيث كانت قيمة (0.5) لقيم التنبؤية للنتائج المحلي الإجمالي و (0.3) للقيم التنبؤية لعرض النقد الحقيقي بالمفهوم الضيق و (0.5) للقيم التنبؤية لمعدلات التضخم و (0.4) للقيم التنبؤية لعجز الحساب الجاري و (0.5) للقيم التنبؤية لعجز الموازنة المرتد زمنياً. وكل هذه القيم هي اصغر من الواحد الصحيح مما يؤكد دقة النتائج المتنبأ بها للمتغيرات المستقلة إما القوة التنبؤية للمتغير التابع (BD) فقد اظهر نموذج الانحدار ضعف القوة التنبؤية التي بلغت (4.5) على وفق معامل ثايل إذ كلما تزداد قيمة معامل ثايل عن الواحد الصحيح يزداد الشك في قدرة النموذج على التنبؤ^[2]، وتعد هذه النتيجة متوقعة في ظل تذبذب البيانات وتعرض العراق خلال مدة البحث إلى ظروف غير طبيعية وغير خاضعة للسيطرة مما ينعكس في ضعف القدرة على التنبؤ بمسار المتغيرات مستقبلاً .

لقد بينت نتائج دالة الاتجاه العام التربيعية طبيعة مسار المتغيرات المؤثرة في عجز الموازنة في العراق للمدة (2011 - 2015) فقد افرز المتغير عجز الموازنة المرتد زمنياً (BD_{t-1}) تحولاً في مساره من تحقيق عجز إلى تحقيق فائض فتزايدت قيمته من (2451) مليون دينار عام

$$U = \sqrt{\frac{\sum (s_i - d_i)^2}{\sum d_i^2}}$$

تم احتساب قيمة ثايل بالاعتماد على المعادلة

حيث ان :

U = معامل ثايل S_i = التغير المتوقع d_i = التغير الفعلي

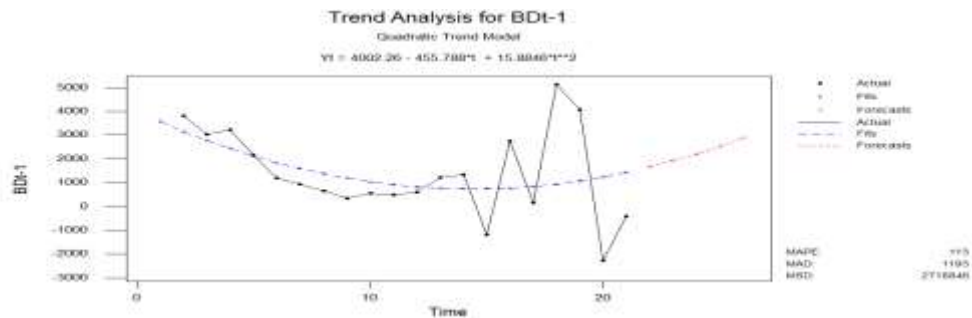
انظر في ذلك

[1] وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وصائب جواد ابراهيم ، مشاكل الاقتصاد القياسي ، التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية ، الأهلية للنشر ، عمان ، 2006 ، ص52.

(2011) ليصل إلى (4989) مليون دينار عام 2015 وكما هو واضح في الشكل (2) ، إن هذا ناتج عن التزايد المتراكم في فائض الموازنة نتيجة الفروقات التي تحققها الإيرادات النفطية بسبب التباين في أسعار النفط بين ما يتم تقدير الموازنة بموجبها وبين أسعار النفط الفعلية ، فضلا عن ان وجود فوائض مالية لدى المصارف الحكومية ناجمة عن إيداعات حكومية متراكمة لم يتم صرفها عبر الموازنات العامة عملت الحكومة على استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي قبل رفع متطلبات الاحتياطي الإلزامي إلى (75 %) من إجمالي الودائع الحكومية وقد أدى هذا إلى ان يأخذ المسار التنبؤي لمتغير عجز الموازنة المرتد زمنيا اتجاها مخالفا لما هو عليه فقد اتضح ان تحقيق الفوائض المالية كان سببها الاستثمار في أدوات البنك المركزي لتحقيق أرباح من دون الاكتراث بالنشاط الاقتصادي ، فقد بلغت ودائع الحكومة المركزية حتى نيسان 2008 (16) ترليون دينار من إجمالي مجموع رصيد الودائع البالغ (29) ترليون وهي تمثل نسبة (55%) من إجمالي الودائع المصرفية^[1]. هذا يؤشر ضعف وتدني مستوى استخدام تخصيصات الموازنة عبر وظائفها وأبواب الصرف فيها كما يؤشر تدني نسب التنفيذ والانجاز خاصة في الجانب الاستثماري .

شكل (2)

المسار التنبؤي لعجز الموازنة المرتد زمنيا في العراق للمدة 2011- 2015.



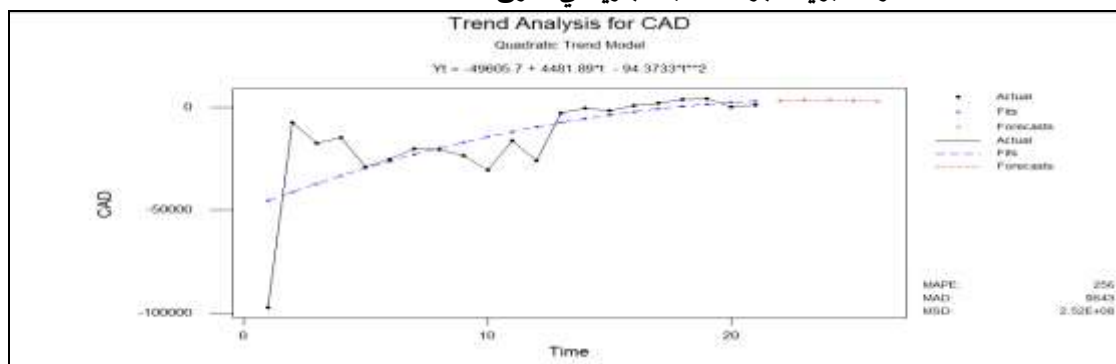
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Minitab)

[2] مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، 2008 ، ص7.

بأخذ متغير عجز الحساب الجاري (CAD) الاتجاه التصاعدي ذاته والذي يوضحه الشكل (3) حيث يستمر في التصاعد للمدة (2011 - 2015) محققاً فائضاً متوقعاً يرتفع من (3319) مليون دينار عام 2011 ليصل إلى (3600) مليون دينار عام 2013 نتيجة توقع تزايد صادرات العراق من النفط خاصة في ظل العقوبات التي من المحتمل ان يفرضها الاتحاد الأوروبي على إيران مما يمنح العراق فرصة في زيادة صادراته لسد الطلب العالمي وأيضاً تزايد قدرة العراق التصديرية نتيجة جولات التراخيص والاعتماد على الاستثمار الأجنبي مما سينتج عنه إعادة تأهيل الحقول النفطية وتطوير الصناعة الاستخراجية ثم ينخفض الفائض إلى (3127) عام 2015 ليعود إلى اقل من مستواه السابق مع توقعات انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب تراجع معدلات النمو للاقتصاد العالمي فضلاً عن توقع زيادة المعروض النفطي الناتج عن سعي الدول النفطية لاستغلال احتياطياتها.

شكل (3)

المسار التنبؤي لعجز الحساب الجاري في العراق للمدة 2011-2015.

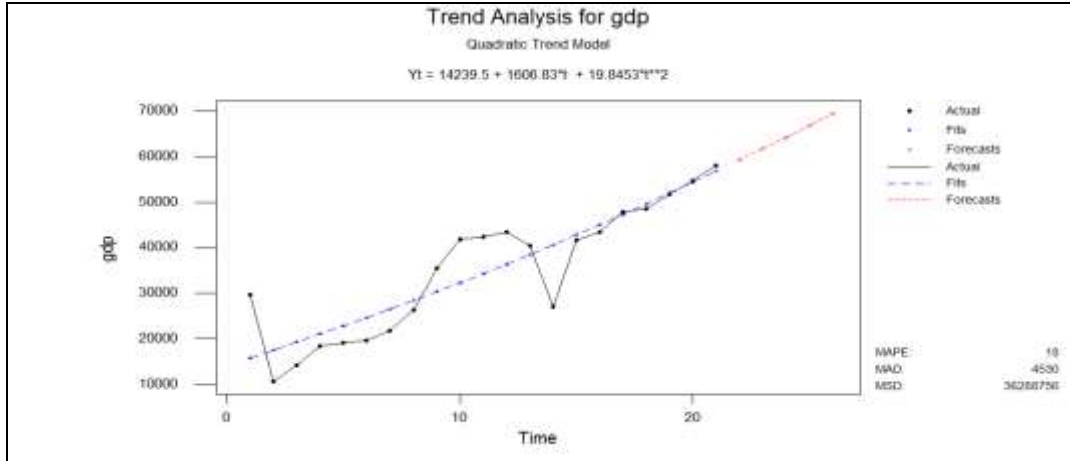


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Minitab)

أما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فسوف لن يحقق معدل نمو متزايد كما يظهر في الشكل (4) والسبب في ذلك يعود إلى توقع استمرار ضعف دور النشاط الاستثماري في العراق واعتماد الزيادات المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أساسي على الصادرات النفطية فضلاً عن استمرار ضعف القاعدة الإنتاجية واستمرار الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي في ظل المعطيات الحالية.

شكل (4)

المسار التنبؤي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2011- 2015.



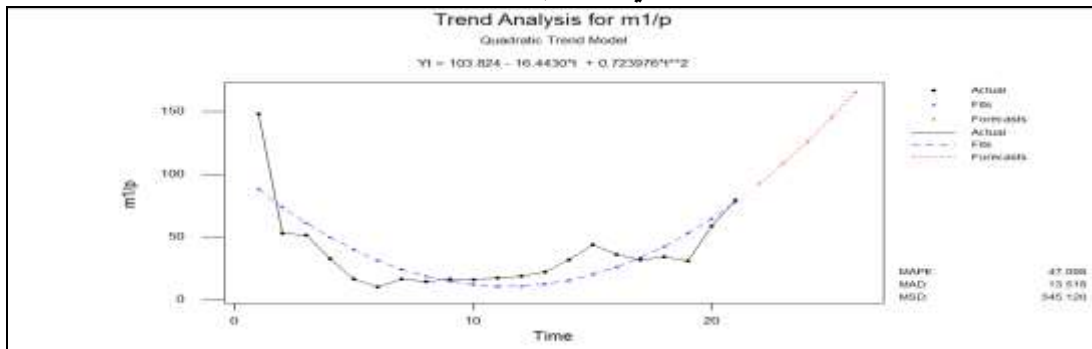
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Minitab)

ويتوقع أن يشهد عرض النقود الحقيقي بالمفهوم الضيق $\left(\frac{m_1}{p}\right)$ ارتفاعاً ملحوظاً يظهره الشكل (5)

مما يؤثر استمرار انخفاض معدلات التضخم (inf) والذي توضحه القيم التنبؤية لمتغير التضخم حيث إنها لم تؤثر ارتفاعاً ملحوظاً يوضحه الشكل (6) مما يعكس استمرار سلامة السياسة النقدية في العراق للمرحلة القادمة ونجاحها في السيطرة على معدلات التضخم واستمرار توقعها عن سياسة النقد الرخيص التي اعتمدها في تسعينيات القرن الماضي التي تمثل بداية مدة البحث.

شكل (5)

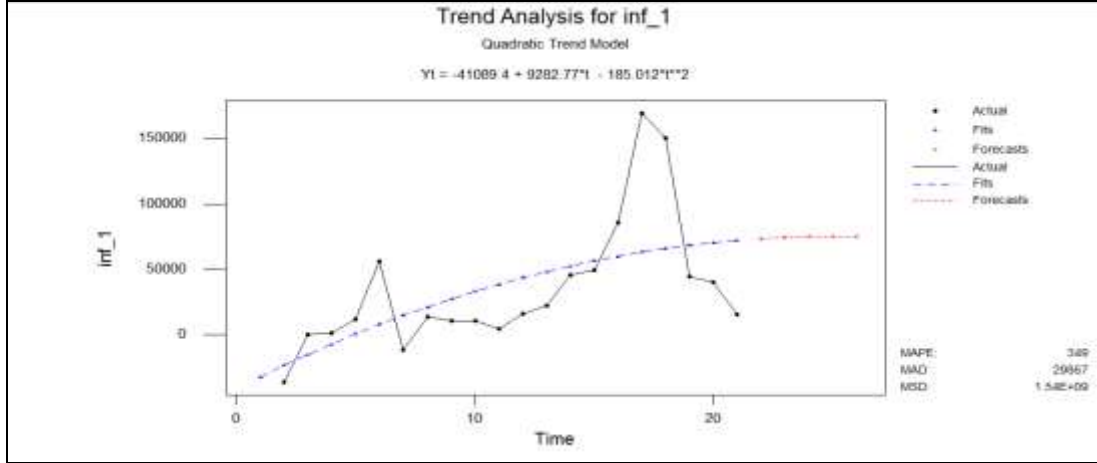
المسار التنبؤي لعرض النقد الحقيقي بالمفهوم الضيق للعراق للمدة 2011- 2015.



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Minitab)

شكل (6)

المسار التنبؤي للتضخم في العراق للمدة 2011- 2015.

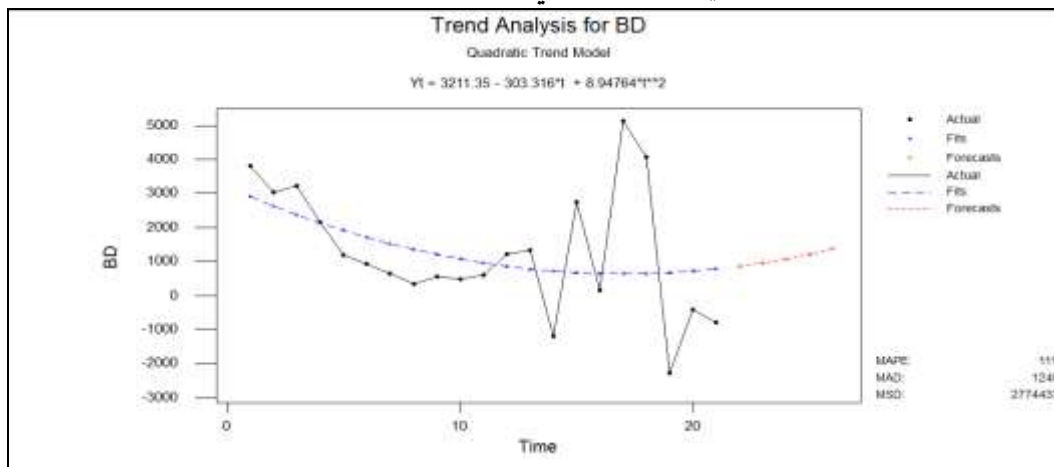


المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Minitab)

وعلى الرغم من ضعف القوة التنبؤية للأنموذج بشكل عام إلا ان نتائج التنبؤ أظهرت تحقيق فائض بالموازنة العراقية يرتفع من 513 مليون دينار عام 2011 ليصل إلى 739 مليون دينار عام 2015 ناتجاً عن توقع نجاح تجربة الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي وتحقيق فوائض في الحساب الجاري تعمل على تغذية الموازنة العراقية وتمويل الإنفاق الحكومي اللازم لإغراض تأهيل البنى التحتية وتعويض النقص في الاستثمار خاصة في قطاعات هامة مثل الكهرباء والماء ومجاري الصرف الصحي والطرق والجسور الخ . حيث تشكل الإيرادات النفطية جانباً هاماً في تمويل الموازنة. والشكل (7) يوضح المسار التنبؤي المشار إليه .

شكل (7)

المسار التنبؤي لعجز الموازنة في العراق للمدة 2011-2015.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Minitab)

الفصل الثالث

سيناريوهات لسياسات اقتصادية كلية

مستقبلية في إطار عجز الموازنة في العراق

بعد ان توصلنا من خلال تقدير معلمات النموذج القياسي إلى التحليل الهيكلي لطبيعة العوامل المؤثرة في عجز الموازنة واستخدامنا أسلوب إسقاطات الاتجاه العام في تحليل المسار التنبؤي لسلوك تلك العوامل ، ونظراً لعدم التوصل إلى نتائج يعتمد عليها في القوة التنبؤية للنموذج بشكل عام ، ستعمل في هذا الفصل على استشراف المستقبل (*) من خلال متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية التي يمكن لمتخذ القرار السيطرة عليها وصولاً لرسم سيناريوهات لسياسات اقتصادية بديلة في الاقتصاد العراقي. وذلك لغرض تحقيق التوازن الداخلي والخارجي

* استشراف المستقبل ، هو اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تمثل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة مجتمعات عبر فترة مقبلة وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر ، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية إلى المجتمع . أي إنها تبدأ بالبحث عن نظرية تحليلية يتم اشتقاقها من فهمنا للماضي والحاضر . وقد تساعد الأدوات الكمية المكملة في مزيد من الفهم إلى النظرية وعملها في الواقع مما يوصلنا إلى سيناريوهات تهتم بحركة المتغيرات الرئيسة ودورها في تشكيل صورة المستقبل. المصدر : قصي عيود الجابري ، بناء نموذج قياس لتحليل أثر صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، 1995 ، ص 136 .

لذا سنعمل خلال هذا الفصل على وضع مقترح لمجموعة من السياسات البديلة تركز على إيجاد مصادر بديلة للدخل وتمويل الموازنة الحكومية وتغيير سياسة الإنفاق الحكومي وتحفيز القطاع الحقيقي وصولاً لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن سياسات إصلاح الإطار المؤسسي لغرض تحقيق الاستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

1. سيناريو تحفيز الاستثمار

الأجنبي المباشر

سبق وأن أوضحنا ان الاقتصاد العراقي يعاني من جملة من الاختلالات الهيكلية والبنوية التي شملت كل مفاصله ، أكدهما معلمة المتغير D_3 في الفصل الثاني حيث بين هذا المتغير أن زيادة الاختلال المؤسسي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير ، وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق فأن الأمر يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد ومعالجة تلك الاختلالات ونظراً لضعف إمكانيات القطاعين العام والخاص في إعادة تأهيل البنى التحتية وبعض الصناعات الاستراتيجية يأتي سيناريو الاستثمار الأجنبي كأحد السيناريوهات التي يمكن لها ان تلعب دوراً إيجابياً في تصحيح الاختلال الداخلي والخارجي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي . فالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام يعني قيام شركات أو أفراد أجانب بإنشاء مشروعات مع مستثمرين محليين من القطاعين العام والخاص وفق صيغ معينة وفي مجالات لها علاقة بالنشاطات الاقتصادية. من هنا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً مميزاً في خفض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة فضلاً عما يوفره من خبرة وتدريب لليد العاملة المحلية . كما إن كبر حجم الاستثمارات الأجنبية يمكن ان يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي على أن يصاحبها عدالة في توزيع الدخل وان توفر فرص عمل لامتصاص البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تصل إلى 15% من إجمالي قوة العمل^[1] .

[1] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، 2009 ، ص1

رغم كل هذه الإيجابيات علينا أن لا نغفل السلبيات المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمثل أهمها تحويل الأرباح المتولدة عن هذا الاستثمار إلى الخارج مما يضعف التراكم الرأسمالي فضلاً عن أنه يعمق تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصادات الخارجية .

لذا فإن من الأمور المهمة التي ينبغي ملاحظتها هو ان لا تعالج الاختلالات الهيكلية بأسس خاطئة أي ان لا يقوم الاستثمار الأجنبي على شراكات تكون فيها حصة الإيجابيات الأكبر لصالح المستثمر الأجنبي مقابل هدر الموارد الاقتصادية المحددة لان ذلك سيفضي إلى عملية إصلاح ومعالجة مشوهة، وإنما يجب ان يبدأ الأمر بعلاقة استثمارية مرغوبة قائمة على إستراتيجية للتنمية الاقتصادية تلعب دوراً فاعلاً في تطوير وتنويع الإنتاج الوطني ورفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي .

مما تقدم نرى أن اعتماد هذا السيناريو يتطلب توفير تشريعات قانونية وأخرى مؤسسية تحافظ على الهوية الاقتصادية العراقية والمحافظة على حقوق الملكية من خلال الاختيار السليم لشكل الاستثمار الأجنبي والجهة القائمة به ، أي هل يكون شكل الاستثمار تعاقد من الباطن ، مشاريع تسليم المفتاح ، عقود الإدارة ، عقود تسليم المنتجات باليد ، حقوق الامتياز أم عقود نسبة تملك أجنبي في رأس المال المشروع ؟.

إن اعتماد أسلوب المشاركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي مع الاحتفاظ بالهوية العراقية سيؤدي إلى تفعيل دور رأس المال الوطني ليتكامل مع رأس المال الأجنبي وصولاً لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في حين ان الأنواع الأخرى من الاستثمار نرى إنها قد تؤدي إلى تعميق حالة البطالة وتعزيز التبعية ورفع معدلات التضخم فضلاً عن تحويل الفائض الاقتصادي للخارج وبالتالي تتأثر حجم التراكمات الرأسمالية تأثراً سلبياً .

ولكي يحقق هذا النوع من الاستثمار جدواه الاقتصادية فإن الأمر يقتضي اشتراط إعادة استثمار جزء من الفوائض المالية المتحققة في الداخل لتطوير المشروع ذاته أو تمويل مشاريع استثمارية أخرى ذات ترابطات أمامية وخلفية ، وبذا سيكون الاستثمار الأجنبي عاملاً محفزاً لتنويع النشاط الإنتاجي وتطوير القاعدة الإنتاجية وبذلك يقلل الضغط على الموازنة من ناحية الإنفاق ويقلل عجز الحساب الجاري من حيث إحلال الاستيرادات ، وبذا يوفر فائضاً في الحساب الجاري يمكن استخدامه لتمويل الإنفاق الحكومي. بقي علينا ان نتساءل أي المشاريع التي يفتح

المجال للمستثمر الأجنبي للولوج فيها ؟ هنا علينا ان نفكر في جعل الاستثمار الأجنبي قاعدة لانطلاق القطاع الخاص للمساهمة في الصناعات الأساسية، أي ان يتم دخول المستثمر الأجنبي في المجالات التي توفر مدخلات للصناعات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها ، فضلاً عن الاستثمار في مشاريع كثيفة عمل أكثر مما هي كثيفة رأس مال لامتناس البطالة الموجودة في قوة العمل ، ولا يفوتنا أن استمرار تحسين المزايا النسبية للصناعات القائمة يتطلب إنشاء مراكز تدريبية يتولى المستثمر الأجنبي من خلالها بناء وتأهيل وتدريب القدرات الوطنية لتصبح قادرة على أحداث التغييرات الفنية اللازمة لتنمعة هذه المنتجات بقدرة تنافسية في السوق الدولية وبذلك تزداد الصادرات المحلية ويحسن الحساب الجاري بعيداً عن الصادرات النفطية . ولم يقتصر الأمر على ما ذكرناه أعلاه وإنما يمكن للمناطق الحرة الصناعية والتجارية ان تلعب دوراً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تخفيف القيود الكمركية على حركة التجارة وتقليل معوقات حركة رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير للخارج والتي تتكامل مع مشروعات صناعية داخل الدولة فضلاً عما توفره من فرص عمل تساهم في معالجة البطالة وتوفيرها للعمالات الصعبة من خلال الرسوم والإيجارات التي تدفع وزيادة صادرات الدولة إلى الخارج فينخفض عجز الحساب الجاري وبذلك تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي . فقد ساهمت المنطقة الحرة في جبل علي وفي مطار دبي بنسبة 5% و 27% من الناتج المحلي الإجمالي في دبي على التوالي^[1] كل هذا ينعكس في توفير فائض في الحساب الجاري يمكن توجيهه نحو تمويل الإنفاق الحكومي وبالتالي التقليل من عجز الموازنة .

ان نجاح مثل هذه الاستثمارات يتطلب توفير بيئة ومناخ استثماري ناجح يعتمد بالدرجة الأساس على مدى توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي ومدى توافر البنى التحتية اللازمة لإقامة هذه الاستثمارات وإصدار القوانين والتشريعات التي تكفل سلامته .

2. سيناريو تحفيز القطاع الحقيقي،

[1] عادل عبد العزيز السن ، نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الاقتصادية (الصناعية ، الحرة ، التنموية) ، سلطنة عمان ، 2011 . ص 35.

كما هو واضح لدينا أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يساهم القطاع النفطي بحوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ، أن أي زيادة تتحقق في هذا الناتج تكون ناجمة عن زيادة الصادرات النفطية أو ارتفاع أسعار النفط من دون أن تكون ناجمة عن زيادة الإنتاج في القطاع الحقيقي ، فقد كنا قد أوضحنا في الفصل الثاني ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بـ 0.207 وحدة هذا يفسر اعتماد الموازنة في تمويلها بدرجة أساسية على الإيرادات النفطية التي تتأثر بدورها بأسعار النفط عالمياً. فضلاً عن انخفاض نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي من 33% عام 1992 لتصل إلى 6% عام 2010 وانخفاض تأثير المضاعف نظراً لزيادة نسبة مساهمة الإنفاق الجاري في إجمالي الإنفاق مقارنة بالإنفاق الاستثماري.

هذه الأمور تجعلنا نتساءل عن ماهية السياسة اللازمة لتحفيز ودعم هذا القطاع ؟ الإجابة

على هذا التساؤل توضعنا أمام خيارين :

الخيار الأول :- استمرار اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات النفطية لما لها من أثر في تمويل الموازنة الحكومية حيث اظهر النموذج أن غياب الصادرات النفطية بفعل غياب أثر مذكرة التفاهم عند تقديره في الفصل الثاني والذي أوضحته معلمة المتغير D_3 سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير ، هذا الاستنتاج في ظل ضعف القدرة الإنتاجية والتصديرية للقطاع الاستخراجي يحتم علينا فتح المجال للاستثمار الأجنبي في الحقول النفطية وإعادة تأهيلها . هذا سينعكس في زيادة إنتاج القطاع النفطي وسيؤدي بلا شك إلى زيادة القدرات المالية للحكومة مما يوفر لها فرصة لزيادة معدلات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة (البنية التحتية ، الزراعة ، الصناعة إضافة إلى القطاع الخدمي) . هذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يقود إلى ارتفاع الأسعار واتساع دائرة الموجات التضخمية وهذه تعد ظاهرة مقبولة عند الكينزيين في الأجلين القصير والطويل ولكنها حتمية في الأجل البعيد عند النقوديين الذين يرون ان التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة عرض النقد . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن زيادة الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الاستيرادات وبالتالي زيادة عجز الحساب الجاري .

كما ان زيادة الأسعار تنعكس في هيكل التكاليف مولدة ارتفاعاً في أسعار السلع المحلية مما يضعف من قدرتها التنافسية في السوق الدولية فتتخفف الصادرات منها ويزداد عجز الحساب الجاري خاصة وان هناك صناعات ستدخل حيز الإنتاج بعد إعادة تأهيلها مثل الصناعات البتروكيمياوية ، الحديد والصلب ، الأسمت والمواد الإنشائية ، كل هذه الصناعات تعتمد في بعض مدخلاتها على مواد أولية و سلع وسيطة مستوردة فضلاً عن ان التضخم سيؤدي إلى ارتفاع أجور العاملين لذا فزيادة إنتاج النفط في ظل ثبات أسعاره لا يحقق تأثيراً إيجابياً على الميزان التجاري. فضلاً عن التأثير السلبي الناتج عن النقص في الصادرات الوطنية غير النفطية بسبب التضخم فهناك عامل آخر يؤثر في زيادة عجز الحساب الجاري إلا وهو النقص في فقرة التحويلات من جانب وأحد في الحساب الجاري ، إذ من المتوقع ان الكثير من الدول التي تقدم مساعدات إلى العراق بصورة (ديون بلا فوائد أو مساعدات نقدية أو عينية) ستتوقف عن ذلك بعد ارتفاع معدلات تصدير النفط العراقي . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن زيادة إنتاج النفط قد لا تؤدي إلى زيادة الإيرادات المالية للأسباب التالية :-

1. انخفاض الطلب على النفط بسبب تراجع معدلات النمو للاقتصاد العالمي نتيجة الظروف الطارئة أو الدورات التجارية التي تلازم طبيعة الاقتصاد الرأسمالي .
2. التنافس بين الدول المنتجة للنفط والذي ظهر في سعي الدول النفطية لاستغلال احتياطياتها النفطية والغازية الكامنة محاكاة للأنموذج العراقي مما يؤدي إلى تفوق العرض الكلي على الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية مشكلة صدمة للموازن التجارية والحسابات الجارية للدول النفطية تناظر أزمة الثمانيات التي اضطرت الكثير من هذه الدول إلى الاستدانة لتجاوز آثارها الضارة.

الخيار الثاني :- وضع معدلات نمو مستهدفة للناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات العوائد النفطية وعدم زيادة الإنتاج في القطاع النفطي وبقائه على حاله وهذا سيتم من خلال تحديث الصناعات القائمة سواء الحكومية منها أو التي يمتلكها القطاع الخاص عن طريق توفير تكنولوجيا وأساليب عمل متطورة وإنشاء مجمعات صناعية قائمة على أيجاد ترابطات أمامية وخلفية فيما بينها وبين المشاريع القائمة هذا سيؤدي إلى أيجاد طلب مستمر على الإنتاج الصناعي المحلي سواء لإغراض إحلال الاستيرادات أو لإغراض التصدير بعد ان توفر البنى

التحتية اللازمة لإنشائها وتوفير الدعم اللازم لها لمنحها الميزة التنافسية في السوق الدولية هذا سيؤدي إلى التقليل من درجة التركيز السلعي وتوفير عوائد مالية كافية لتمويل الإنفاق الحكومي ، فضلاً عن إيجاد فائض تصديري يحل محل الصادرات النفطية هذا من جانب ومن جانب آخر فإن إصلاح هيكل الصناعة العراقية سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة في هذا القطاع فضلاً عن امتصاص البطالة الموجودة في الاقتصاد العراقي وبالتالي رفع مستوى الدخل التي تنعكس في تحفيز الطلب الكلي باعتباره مصدراً أساسياً في دفع عجلة العرض الكلي والنهوض بتنمية الإنتاج وزيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو في الأجل الطويل .

إن هذا الإجراء لابد أن يرافقه تضخم في بداية الأمر لا يلبث أن يزول مع تكييف القاعدة الإنتاجية حتى تصبح قادرة على موازنة الطلب الواسع وبذا تصبح قادرة على سحب الطاقات العاطلة في الاقتصاد سواء كانت مادية أو بشرية . إن هذا الخيار يؤكد فاعليته في تنشيط الناتج المحلي الإجمالي ووصوله إلى مستوى الناتج الممكن أو بالقرب منه وبذلك تزداد الصادرات في القطاع غير النفطي منعكساً في تحقيق فائض في الحساب الجاري عن طريق زيادة الصادرات من جانب وتقليل الاستيرادات من السلع الاستهلاكية من جانب آخر يمكن الحكومة من استخدامه في تمويل الإنفاق الحكومي أسوة بتجربة الإمارات حيث عملت على منح الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية النسبة الأكبر من الاستثمارات مقارنة بالقطاعات الخدمية لغرض تلافي الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتمويل الموازنة ، لذا فهي سعت إلى دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فقد بلغت الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (63.5% ، 66.5% ، 66%) للسنوات (2007 ، 2008 ، 2009) على التوالي ^[1] . وهذا منح الاقتصاد الإماراتي قوة اقتصادية تحميه من الصدمات التي ممكن أن يتعرض لها نتيجة التقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية . فضلاً عن استغلال الإمارات لموقعها الجغرافي كوسيلة للتنويع الاقتصادي إذ وفرت كافة المقومات والخدمات لتشجيع التجارة الحرة والسياحة .

3. سيناريو ترشيد

الإنفاق العام،

[1] زياد خلف الجبوري ، تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصادر التمويل وأثرها في تحقيق النمو ، الإمارات حالة دراسية للمدة (1990 – 2007) أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010.ص103

إن تحقيق التطور الاقتصادي والوصول إلى مستوى الاستخدام الشامل أو القرب منه يتطلب إعادة النظر في سياسات المالية العامة والتي يمثل الإنفاق الحكومي أحد أركانها الأساسية ومدى تأثير هذه السياسة في تحديد مقدار العجز أو الفائض في الموازنة والطريقة التي يتم بها تمويل العجز أو الكيفية التي يتم بها التصرف في الفائض . فقد أوضحت معلمة المتغير D_1 أن ضغط الإنفاق الحكومي خلال فترة الحصار الاقتصادي أدى إلى انخفاض العجز في الموازنة ، فضلاً عن أن القوانين والإجراءات التي تحكم عمل السياسة المالية تلعب دوراً في تحديد مسار وحجم العجز في الموازنة . وعندما تصبح الاختلالات الاقتصادية واضحة تظهر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تتمثل في تحديد حجم التخفيض في العجز المالي والمدة الزمنية اللازمة لذلك وتحديد العوامل المؤثرة في حجم هذا التخفيض ومدى ديمومة برامج التخفيض هذه .

إن اتخاذ مثل هذه التدابير يتطلب إعداد دراسات كافية لتركيبية الإنفاق العام وطبيعة أنشطة القطاع العام وأنماط تقديم الخدمات العامة ومدى الأخذ بمبدأ الأولويات في تحديد حجم الإنفاق الاستثماري واتجاهاته وفقاً للضرورات الاجتماعية والسياسية معتمدين في ذلك على مبدأ إنتاجية النفقة العامة .

إن اعتماد سياسة تغيير الإنفاق وترشيده يجعلنا أمام خيارين :

الخيار الأول:- قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة أو زيادة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية هذا يؤدي إلى رفع كلفة الاقتراض وتقليل النقود المتاحة للإقراض أو أن يقوم ببيع السندات الحكومية لغرض تقليل عرض النقد . هذا يتطلب وجود سوق مالية متطورة يفتقدها الاقتصاد العراقي هذه الإجراءات تؤدي إلى انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي سينخفض كل من الدخل والإنتاج من خلال أثر المضاعف وبالتالي انخفاض حجم الاستيرادات الذي يعتمد بدوره على الميل الحدي للاستيراد ودرجة الانفتاح الاقتصادي أي على مدى يعتمد الاقتصاد على التجارة الخارجية فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي زادت درجة فاعلية سياسة تغير الإنفاق في التعامل مع عدم التوازن الخارجي. إن هذه السياسة يمكن أن يعول عليها في الاقتصاد العراقي في ظل افتراض ثبات العوائد النفطية ، إما مع اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية بدرجة أساسية ، فسياسة تغير الإنفاق تثبت فاعليتها في تقليل حجم الاستيرادات حصراً بعيداً عن التأثير في درجة الانكشاف التجاري من خلال تأثيرها في

الإنفاق الكلي بعيدا عن الصادرات المعتمدة على النفط . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن رفع سعر الفائدة ووضع حدود عليا للسقوف الائتمانية ينعكس أثرها في حدوث تدهور ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو القطاعية وخفض معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة حدة الفقر وتعميق البطالة وهذا أمر غير مرغوب فيه لما له من مساس بمستوى رفاهية السكان والأمن الاجتماعي .

الخيار الثاني:- هل يتم دعم السلع الاستهلاكية أم الاستثمارية؟ بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية منذ أواخر عام 1995 على أثر قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بفرض الحصار الاقتصادي على العراق. إن تطبيق هذا النظام للسنوات 1995 - 2003 لم يكن يشكل عبئا على الموازنة العراقية لأنه كان يمول عن طريق مذكرة التفاهم ، إما بعد عام 2003 فأنها أصبحت معضلة حقيقية لا تزال تمتلك المبرر الاجتماعي لوجودها بسبب وجود فئات عديدة تعاني من انخفاض المستوى المعاشي وارتفاع معدلات الفقر. فقد شكلت مخصصات دعم البطاقة التموينية 16.8% من إجمالي الموازنة العامة لعام 2004 انخفضت إلى 7.5% من إجمالي الموازنة لعام 2007 وهذا يتماشى مع مبادرة الحكومة في تنفيذ مطالب صندوق النقد الدولي فيما يخص ترشيد البطاقة التموينية والانتقال بها من مرحلة الدعم الشامل إلى مرحلة الدعم الموجه لاستهداف الفئات الفقيرة في المجتمع . لم تقتصر سياسة الدعم على البطاقة التموينية وإنما أيضاً مخصصات دعم استيراد المشتقات النفطية نتيجة الأزمة الحادة في تلبية الطلب الداخلي على هذه المنتجات مع تعرض معظم مصافي النفط إلى العمليات العسكرية ونقص إنتاج الكهرباء وعدم كفاية محطات التوزيع ، دفع الحكومة إلى استيراد هذه المشتقات من الخارج وتخصيص مبالغ مالية تحملتها الموازنة العامة . ان كل هذا يصب في ارتفاع حجم النفقات الجارية التي شكلت كمعدل 67% من إجمالي النفقات للمدة 1990 - 2010 مقابل انخفاض حجم النفقات الاستثمارية التي شكلت 33% منها . ان هذا الخلل في بنية الموازنة العراقية يمثل صفة لازمتها منذ عقود طويلة .

هنا نتساءل ماذا لو كان هذا الدعم يوجه نحو القطاع الزراعي فمن الممكن ان يخطو الاقتصاد العراقي خطوات اكبر من خلال دعم القطاع الخاص المحلي في هذا المجال عن طريق اللجوء إلى عمليات الإقراض الزراعي وتوفير المعدات والآلات الزراعية والبذور المحسنة بأسعار

مدعومة مع توفير منافذ تسويقية لهذه المحاصيل بإشراف ورقابة الدولة خاصة المحاصيل الداخلة في المجال الصناعي مثل قصب السكر والقطن والذرة والإنتاج الحيواني . هذا الدعم لهذه المحاصيل سيخلق حالة من الجذب الخلفي والأمامي بين القطاعين الزراعي والصناعي وستكون هناك تشابكات قطاعية في عمليات الإنتاج تنتهي برفع نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أنها تؤدي إلى التقليل من الضغوط التضخمية نتيجة لتأثيرها في خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار النسبية . هذا الأسلوب في الدعم يعد أسلوباً مفضلاً مقارنة بدعم الناتج النهائي الذي ينعكس في توفير سيولة لدى المزارعين توجه نحو المضاربة في الأراضي والعقارات لأن مثل هذه النشاطات توفر إرباح عالية وسريعة فضلاً عن ذلك فإنها ستؤدي إلى توظيف أيدي عاملة وتحد من ظاهرة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كما أنها تعمل تحت تأثير المضاعف على زيادة مستوى الدخل الذي ينعكس في زيادة معدلات التنمية من جانب وخفض العجز في الحساب الجاري نتيجة انخفاض استيراد السلع الاستهلاكية من جانب آخر بذا تتحول سياسة الدعم من عبء على الموازنة العراقية إلى دافع ومحرك لعجلة التنمية في العراق .

4. سيناريو الخصخصة.

لا تعد الخصخصة هدفاً بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة أداء الاقتصاد العراقي وزيادة الإنتاج والإنتاجية وخفض الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد المتطلبات الأساسية لهيكلية الاقتصاد وتصحيح العجز في الموازنة . إن وجود العديد من المؤسسات التي تعاني من انخفاض الكفاءة الإنتاجية إلى الحد الذي يجعلها غير قادرة على تغطية النفقات التشغيلية بالرغم من استلامها منحاً من وزارة المالية ووجود شركات أخرى تحولت إلى مؤسسات رابحة بعد استلامها تلك المنح ، فقد أشار تقرير ديوان الرقابة المالية لسنة 2010 وجود (52) شركة من أصل (141) تعاني من ارتفاع حجم مدفوعاتها الاستثمارية مقارنة بمقبوضاتها النقدية^[1] ، مما يؤثر وجود ضعف في عوائد الاستثمارات وعدم مقدرة هذه الشركات على تحقيق إرباح والإبقاء

[1] ديوان الرقابة المالية دائرة الشؤون الفنية والدراسات ، التقرير السنوي للعام 2010 ، ص 155 ، متاح على الموقع الإلكتروني لديوان الرقابة المالية www.bsairaq@yahoo.com

بالتزاماتها فضلاً عن عدم كفاءة إداراتها بالتصرف بموجوداتها النقدية . هذا يجعلنا نتساءل لماذا لم يتم خصخصة مثل هذه الشركات ؟ ولماذا تتحمل الموازنة الحكومية اعباءً إضافية أليس من الأفضل ان توجه مبالغ الدعم هذه إلى مجالات استثمارية رابحة محققة انخفاضاً في الإنفاق الحكومي وتقليلاً في عجز الموازنة من جانب وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من جانب آخر .

إمام هذه التساؤلات وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في البيئة الاقتصادية من خلال تخلي الدولة التدريجي عن سياسة الدعم الشامل والتوجه نحو الدعم الهادف ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي . فقد أشارت تجربة الأردن في هذا المجال ان عمليات الخصخصة خلال المدة (1996 – 2003) قد وفرت ما قيمته (760) مليون دولار أمريكي بمعدل مليون دولار أمريكي سنوياً أي بنسبة 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي^[1] .

وهنا نقف ثانيةً أمام تساؤل أي القطاعات التي ينبغي خصصتها؟ وأي المشاريع التي تنقل ملكيتها للقطاع الخاص الرابحة أم الخاسرة؟

إن أهم القطاعات التي يمكن إسنادها للقطاع الخاص هو قطاع الخدمات شرط ان تكون هناك تعديلات أساسية في الأسعار بما يخدم مصلحة الطرفين المستهلك والقطاع الخاص ، هنا ستتخلص الدولة من نفقات وأعباء مالية ومشاكل كبيرة يعاني منها هذا القطاع فضلاً عن قدرته على استيعاب العمالة الوطنية العاطلة التي تشكل كما ذكرنا سابقاً بشكل عام 15% من إجمالي قوة العمل نظراً لخاصية الفرص الاستثمارية في القطاعات الخدمية على استيعاب العمالة غير الماهرة . إن نجاح هذا الأمر يتطلب إصدار تشريعات منظمة لبرامج الخصخصة تهدف إلى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة فضلاً عن خضوعها للرقابة كحماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة .

[1] زكية احمد مشعل ، زياد محمد أبو ليلي ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الأردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة اليرموك ، المجلد 23 العدد الأول.2007. ص 13 .

إما عن أي المشاريع التي يتم خصصتها فإن خصخصة المشاريع الخاسرة يؤدي إلى عزوف القطاع الخاص عن المشاركة في مثل هذه المشاريع ذلك لأن هدفه الرئيسي هو تحقيق الأرباح وبما أن رأس المال جبان فهو يهرب عن الدخول في مثل هذه المشاريع أو أن يتم شرائها بأقل من قيمتها الدفترية مما يحمل الموازنة خسائر إضافية .

هنا نقف أمام خيارين أما أن يتم إعادة تأهيل هذه المنشآت ومن ثم بيعها على إنها مشاريع رابحة أو أن يتم دمجها مع مشاريع أخرى مناظرة أو تصفيته . ان خصخصة المشاريع الربحية يفتح المجال أمام القطاع الخاص انطلاقاً من تحقيق أهداف الربحية إلى تطوير ودعم هذه المشاريع لمنحها ميزة تنافسية في السوق الإقليمية من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة وجذب الخبرات والمهارات الفنية في مجال تلك الصناعات لتتمكن من مواجهة السلع الأجنبية عالية الجودة ومنخفضة التكاليف خاصة عند دخول العراق كعضو في منظمة التجارة العالمية WTO

مما تقدم نستطيع القول ان اعتماد مثل هذه السيناريوهات البديلة في السياسة الاقتصادية الكلية يترك أثره في تقليل العجز في الموازنة العراقية وترشيد سلوك الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو مجالات تنموية منتجة تعكس أثرها في زيادة الإنتاج والدخول في الأجل الطويل ، هذا من جانب وتقليل العجز في الحساب الجاري عن طريق دعم الصادرات أو إحلال الاستيرادات من جانب آخر وبالتالي إجراء التعديل في الاختلال الحاصل في التوازن الداخلي والخارجي.

الاستنتاجات

- لقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أثبتت فرضيته وعلى النحو الآتي :-
1. اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي كمصدر رئيسي في تمويل الموازنة والتي أكدتها معلمة المتغير الوهمي D2 حيث ان توقف الصادرات النفطية وغياب مذكرة التفاهم أدى إلى زيادة عجز الموازنة من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير .
 2. ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن ازدياد أسعار النفط وليس عن زيادة في الإنتاج الحقيقي مما يؤكد صدمة العرض التي يعاني منها القطاع الحقيقي .
 3. ضعف مصادر التمويل الأخرى حيث بلغ معدل نمو الإيرادات الضريبية لإجمالي الفترة (9.1%) .
 4. أدت الاختلالات الهيكلية والمؤسسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي إلى زيادة عجز الموازنة وتحميلها اعباءً اضافية أوضحتها إشارة معلمة المتغير الوهمي D3 بسبب وجود عدد من المؤسسات الخاسرة التي تشكل عبئاً على الموازنة . فضلا عن ضعف دور القطاع الخاص ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
 5. وجود اختلال في بنية الموازنة العراقية يتمثل في ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق مقارنة بالإنفاق الاستثماري فضلا عن ارتفاع مخصصات دعم البطاقة التموينية وتخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية .
 6. ان زيادة الإنفاق الحكومي المتمثلة في زيادة الإنفاق الجاري وانخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري أدت إلى انخفاض دور مضاعف الإنفاق الحكومي في زيادة الدخل من جانب وزيادة الاستيرادات من جانب آخر والتي تمثل تسربات من الدخل تنعكس في زيادة عجز الحساب الجاري .
 7. أوضحت نتائج تقدير العلاقة بين عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والحساب الجاري حيث يتأثر الثاني بأسعار النفط بسبب اعتماد اقتصاد العراق على الصادرات النفطية بشكل رئيس . فزيادة صادرات العراق من النفط في ظل دخول الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة الاستخراجية سيولد فوائض يمكن توجيهها نحو إعادة بناء البنى التحتية .

8. اعتماد العراق خلال عقد التسعينيات على سياسة النقد الرخيص تركت آثارها في اختلال التوازن في الاقتصاد العراقي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم التراكبات الرأس مالية .
9. يؤثر عجز الموازنة للسنة السابقة تأثيراً عكسياً بعجز الموازنة للسنة الحالية مما يؤثر انخفاض نسبة التنفيذ وإتباع وزارة المالية سياسة إعادة التخصيصات التي لم يتم إنفاؤها .
10. أوضحت نتائج التنبؤ بمسارات عجز الموازنة والعوامل المؤثرة فيه للمدة من 2011 - 2005 انخفاض القوة التنبؤية للأنموذج بشكل عام بالرغم من ارتفاع القوة التنبؤية لمسارات المتغيرات المستقلة المؤثرة في عجز الموازنة بسبب تعرض العراق لظروف وعوامل يصعب السيطرة عليها مما ينعكس ذلك في صعوبة التنبؤ بمسارات المتغيرات مستقبلاً . إلا انه بالرغم من ذلك فقد اظهر عجز الموازنة للسنة السابقة تذبذباً بين مساره في حين أوضح عجز الحساب الجاري استمراره في تحقيق فوائض ناتجة عن اعتماد العراق على الصادرات النفطية بشكل رئيس في إيراداته ولم يحقق الناتج المحلي الإجمالي تزايداً ملحوظاً بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في العراق وضعف النشاط الاستثماري الخاص والعام . كما ان عرض النقد الحقيقي بالمفهوم الضيق لم يؤثر تزايداً ملحوظاً مما يعكس انخفاض معدلات التضخم ونجاح السياسة النقدية في السيطرة عليه هذا وقد اظهر متغير عجز الموازنة تذبذباً في مساره مما يؤثر عدم استقرار ووضوح السياسة المالية في العراق مما يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية لإصلاحها .

التوصيات

ان عجز الموازنة يتحدد بعوامل ومتغيرات اقتصادية كلية يتوجب على صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار أخذها بالحسبان عند رسم السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، لذا يحدد البحث التوصيات الآتية لمعالجة الاختلال في الاقتصاد العراقي :-

1. ضرورة تنويع مصادر الدخل حتى لا يكون الاقتصاد العراقي رهيناً بتقلبات أسعار النفط الخام والسياسة المؤثرة في سوق النفط العالمية من خلال تحفيز سياسة دعم الصادرات والتوجه نحو الاستثمار في القطاع الحقيقي .

2 .فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر ان يلعب دوراً مميزاً في خفض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة فضلاً عما يوفره من خبرة وتدريب لليد العاملة المحلية . كما إن كبر حجم الاستثمارات الأجنبية يمكن ان يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي ويوفر فرص عمل لامتصاص البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وبالتالي تقليل الضغط على الموازنة وتصحيح الاختلال في هيكل الاقتصاد العراقي .

3 . توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال سن التشريعات والقوانين المناسبة لتحفيز الاستثمار الأجنبي وتقديم الضمانات الكافية لذلك من خلال اعتماد أسلوب المشاركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي مع الاحتفاظ بالهوية العراقية مما يؤدي إلى تفعيل دور رأس المال الوطني ليتكامل مع رأس المال الأجنبي وصولاً لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

4 . إعادة استثمار جزء من الفوائض المالية المتحققة من الاستثمار الأجنبي في الداخل لتطوير المشروع ذاته أو تمويل مشاريع استثمارية أخرى ذات ترابطات إمامية وخلفية ، ليكون هذا الاستثمار عاملاً محفزاً لتنويع النشاط الإنتاجي وتطوير القاعدة الإنتاجية وبذلك يقلل الضغط على الموازنة من ناحية الإنفاق ويقلل عجز الحساب الجاري من حيث إحلال الاستيرادات ، وبذا يوفر فائض في الحساب الجاري يمكن استخدامه لتمويل الإنفاق الحكومي.

5 . إقامة المناطق الحرة الصناعية والتجارية لتلعب دوراً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تخفيف القيود الكمركية على حركة التجارة و إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير للخارج والتي تتكامل مع مشروعات صناعية داخل الدولة فضلاً عما توفره من فرص عمل تساهم في معالجة البطالة وتوفيرها للعمالات الصعبة من خلال الرسوم والإيجارات التي تدفع وزيادة

صادرات الدولة إلى الخارج فينخفض عجز الحساب الجاري وبذلك تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

6. إعادة النظر في سياسات المالية العامة والتي يمثل الإنفاق الحكومي أحد أركانها الأساسية ومدى تأثير هذه السياسة في تحديد مقدار العجز أو الفائض في الموازنة والطريقة التي يتم بها تمويل العجز أو الكيفية التي يتم بها التصرف في الفائض فعندما تصبح الاختلالات الاقتصادية واضحة تظهر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تتمثل في تحديد حجم التخفيض في العجز المالي والمدة الزمنية اللازمة لذلك وتحديد العوامل المؤثرة في حجم هذا التخفيض ومدى ديمومة برامج التخفيض هذه . وهذا يتطلب إعداد دراسات كافية لتركيبية الإنفاق العام وطبيعة أنشطة القطاع العام وأنماط تقديم الخدمات العامة ومدى الأخذ بمبدأ الأولويات في تحديد حجم الإنفاق الاستثماري واتجاهاته وفقاً للضرورات الاجتماعية والسياسية معتمدين في ذلك على مبدأ إنتاجية النفقة العامة وتغيير سياسة الدعم من دعم استهلاكي إلى دعم استثماري إنتاجي ودعم القطاع الزراعي بشكل خاص

7. خصخصة المشاريع الخاسرة التي تشكل عبئاً على الموازنة العراقية وتقديم الدعم للقطاع الخاص على مستلزمات الإنتاج لزيادة نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يولد أثراً إيجابية في تخفيض معدلات البطالة وتحفيز الطلب الكلي الذي يساعد في دفع عجلة العرض الكلي وتعديل الاختلال في القطاع الحقيقي.

8. توفير سوق مالية متطورة لها القدرة على الاقتراض الداخلي لصالح الموازنة مما ينعكس أثره في ارتفاع سعر الفائدة وبذا يشكل حافزاً على دخول رؤوس الأموال وتوفير العملات الصعبة بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي في ذلك .

9. ان تصحيح الاختلال في الاقتصاد العراقي يجب ان يقترن بخطة تنموية طموحة يتحقق من خلالها التناغم بين هدف التوازن الاقتصادي الداخلي ممثلاً برفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الاستخدام وخفض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة تحددها السلطة النقدية مع هدف التوازن الاقتصادي الخارجي ممثلاً بتوازن ميزان المدفوعات .

المصادر باللغة العربية

1. أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم : المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية ، الأهلية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2007.
2. أسامة بشير الدباغ وأثيل الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 .
3. اسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، بحث منشور ضمن عدة بحوث تحت اسم رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي يصدرها مركز العراق للدراسات ، بغداد.
4. البنك المركزي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2004.
5. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2009.
6. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، 2009 .
7. بول سام ويلسون ووليام نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، بيروت ،2006.
8. جيمس جوارثيني ، ريجارد واستروب ، الاقتصاد الكلي . الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ،1999.
9. خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2003.
10. ديوان الرقابة المالية دائرة الشؤون الفنية والدراسات، التقرير السنوي للعام 2010، متاح على الموقع الالكتروني لديوان الرقابة المالية.
11. رمزي زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة الحكومية للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي ، دار المدى للثقافة النشر ، دمشق ، 2000.
12. زكية احمد مشعل ، زياد محمد أبو ليلي ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الأردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة اليرموك ، المجلد 23 العدد الأول.2007.
13. زياد خلف الجبوري ، تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصادر التمويل وأثرها في تحقيق النمو ، الإمارات حالة دراسية للمدة (1990 - 2007) أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010.
14. عادل عبد العزيز السن. نحو اتفاقية عربية لتعزيز الاستفادة (الصناعية، الاقتصادية (الصناعية، الحرة، التنموية)، سلطنة عمان، 2011.
15. عادل فليح العلي ، طلال كداوي. اقتصاديات المالية العامة، الجزء الأول، جامعة الموصل، 1988 .

16. عاطف لافي مرزوق، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق ، مركز العراق للدراسات ، سلسلة يصدرها مركز العراق للدراسات ، العدد 16 ، بغداد 2007.
17. عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2010.
18. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول، مطابع جامعة الموصل، 1984.
19. عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ،الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1970.
20. قصي عبود الجابري ، بناء نموذج قياس لتحليل أثر صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، 1995.
21. مايكل أيدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999.
22. محمود نيروبي ، الاقتصاد المالي ، جامعة حلب ، 1979 .
23. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، 2008.
24. مظهر محمد صالح ، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار الاقتصادي دراسة في استخدام نظرية Mises للتحول بالسوق النقدية من حالة المزاحمة المالية إلى الفائدة التوازنية مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد الثاني 2000.
25. همام الشماع ، إكرام عبد العزيز الدين ، الدين الداخلي وأثره على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات ، مجلة لعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد الخاص بنهاية الألفية الثانية ، 1999 ، ص35.
26. وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، بغداد ، 2011.
27. وزارة المالية / تقرير انجازات وزارة المالية لسنة 2010.
28. وليد اسماعيل السيفو ، فيصل مفتاح شلوف وصائب جواد إبراهيم ، مشاكل الاقتصاد القياسي ، التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية ، الأهلية للنشر ، عمان ، 2006 .

المصادر باللغة الأجنبية

1. AM.Okun.potential GNP : Its Measurement and Significance, in AM.Okun. the Political Economy of Prosperity , the Brooking Institutions , Washington ,D.C.1970 .
2. Andrew B.Abel, and others, Macroeconomics , 1st ed , pearson , USA, 2011.
3. David Colander, Macroeconomics, 6th ed, Mc Graw Hill, 2006.
4. Frank Sherwood, Tthe Management Approach to Budgeteting , Brussels, International Institute for Inistrative Sciences, 1959.
5. Frederic S.Mishkin," The Economic of Money , Banking and Financial Market " , 9th ed Pearson ,USA,2010.
6. H.W.Allen sweeny , and Robert Rachline " Hand book of Budgeting",by Planview , Newyourk January,1981
7. John Maynar Kenes , The General Theory of Employment ,Interest and Money , New York , Harcourt Brad 1958.
8. Manfred Gartner , Macroeconomics ,3rd ed .Pearson , U.K , 2009
9. Richard . T. Froyen , Macroeconomic , Theories and Policies , Macmillan publishing Com . NewYork , 1983.
10. Roger Leroy Miller , Economics Today :The Macro View ,5th ed Pearson , New York 2010 .